

أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان

بسام خليل بقبيله¹، نضال عمر زلوم² *

ملخص

هدفت الدراسة الى اختبار أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية للشركات المساهمة العامة الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان، وتقتض الدراسة ان جودة التدقيق تؤدي الى تحقيق منافع اقتصادية على شكل تخفيض تكلفة حقوق الملكية من خلال تقديم المدقق لخدمات ذات جودة عالية. ولتحقيق اهداف الدراسة تم استخدام مدخل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel data Approach)، وهي عبارة عن بيانات مقطعية (Cross Section Data) لـ (81) شركة منها (48) شركة صناعية و(33) خدمة تتضمن سلسلة زمنية (Time Series Data) للفترة من (2010-2015)، واختبار فرضيات الدراسة تم استخدام نموذج (Fixed Effect Model). توصلت الدراسة الى وجود أثر لجودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية للشركات المساهمة العامة الصناعية والخدمية، كما توصلت الى وجود أثر لجودة التدقيق باختلاف كل من حجم الشركة وربحية الشركة في تخفيض تكلفة حقوق الملكية.

الكلمات الدالة: جودة التدقيق، تكلفة حقوق الملكية، الشركات الصناعية والخدمية، بورصة عمان.

المقدمة

وما رافق ذلك من رفع العديد من القضايا ضد مكاتب التدقيق التي تولت تدقيق القوائم المالية للشركات ولم تشير تقاريرها لوجود عدم استمرارية، ومن أشهر تلك القضايا تلك التي رفعت على شركة (Enron) التي كانت تعمل في مجال تسويق الكهرباء والغاز في الولايات المتحدة الأمريكية، وما تبعها من انهيار مكتب التدقيق العالمي (Arthur Anderson) (حمدان، 2012؛ Fuentes et al., 2015).

كما أسفر عن الازمة المالية العالمية عام (2008) حالات افلاس للعديد من الشركات في جميع انحاء العالم. مما ساهم في ظهور العديد من التساؤلات حول مدى مصداقية التقارير التي يعدها مدققو الحسابات الخارجيين عن القوائم المالية، إذ يعتبر أحد المراجع الأساسية التي يتم الاعتماد عليها في تعزيز ثقة المستثمرين في القوائم المالية من خلال قدرة عملية التدقيق على اكتشاف الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، والحد من تباين المعلومات بين الإدارة والمساهمين (احمد، 2012؛ Alzoubi, 2016). ونتيجة لاهتزاز ثقة المستثمرين في التقارير المالية، وما تلاه من حالات عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار

تُعد البيانات المالية المعروضة في القوائم المالية المصدر الرئيسي لمساعدة مستخدمي القوائم المالية واصحاب المصالح في اتخاذ وترشيد قراراتهم الاستثمارية والاقتصادية، ومن ثم فإن سلامة هذه البيانات ودقتها تعتبر من اهم المدخلات في عملية اتخاذ القرار (Zalloum et al., 2013)، لذلك ألزمت التشريعات والقوانين الشركات بضرورة تدقيق قوائمها المالية من قبل مدقق حسابات قانوني وذلك لتقليل مخاوف مستخدمي القوائم المالية من الاعتماد على قوائم مالية غير دقيقة (Alzoubi, 2016; Eskandai et al., 2014).

وقد شهدت الأعوام الأخيرة ظهور العديد من المشاكل المالية وما صاحبها من انهيارات للكثير من الشركات الكبرى،

1 مدير مالي، مكتب السيد عبد الهادي المجالي.

bassambouqaleh@yahoo.com

2 قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة البلقاء التطبيقية. zalloum@bau.edu.jo

تاريخ استلام البحث 2017/7/31 وتاريخ قبوله 2018/3/2.

Fernando et al., 2010; Li et al., 2009; Ahmed et al., 2008)، في حين تفتقر المكتبات العربية لهذا النوع من الدراسات، كما انه ما زال هناك تناقض في نتائج الدراسات السابقة، حيث أشارت نتائج دراسات سابقة إلى وجود أثر لجودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية مثل (Houque et al., 2015; Hajiha and Sobhani, 2012; Yanesari et al., 2012; Li et al., 2009; Ahmed et al., 2008). في حين بينت دراسات اخرى إلى عدم وجود أثر لجودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية مثل دراسة (Basiruddin et al., 2014)، إلا أن هنالك نتائج لدراسات سابقة لا تزال غير حاسمة حول أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية مثل دراسة (Fernando et al., 2010). وشكل هذا الجدول دافعاً لدراسة أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية للشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان.

ونظراً للاهتمام الخاص بدور جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية، فقد اكتسب تأثير جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية وما زال يؤر اهتمام كثير من الجهات التي تتخذ القرارات الاقتصادية. وبالتالي فإن هدف الدراسة هو بيان أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية في الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان، ويمثل هذا الجزء الأول من الدراسة. ويتناول الجزء الثاني الدراسات السابقة واشتقاق فروض الدراسة. ويتضمن القسم الثالث وصفاً لمنهجية الدراسة المستخدمة. ويشتمل القسم الرابع على النتائج العملية، بينما اختص القسم الخامس والأخير باستنتاجات الدراسة وتوصياتها.

فرضيات الدراسة

زاد الاهتمام بالمستثمرين باعتبارهم احد أهم مصادر التمويل اللازمة لتنفيذ الخطط الاستثمارية للشركة، إذ يعتمد استعداد المستثمرين لتوفير الأموال للشركة على درجة مخاطر الاستثمار المحتملة الناتجة عن حالات عدم التأكد (Chalevas and Tzovas, 2010)، فكلما قلت درجة عدم التأكد زاد استعداد المستثمرين للاستثمار في الشركة، بحيث تؤدي الى تعظيم ثروة المساهمين (حمدان، 2012؛ Hajiha and Sobhani, 2010; Chalevas and Tzovas, 2012)، وبناء على ذلك من

ومنح الائتمان، دفع ذلك المستثمرين ليكونوا اقل استعداداً للاستثمار في الشركات التي لا تتمتع تقاريرها بالمصادقية والشفافية. وبناء على ذلك فان العوائد المطلوبة من هذه الاستثمارات يتوقع ان تكون مرتفعة (Zgarni et al., 2016; Yoo & Semenenk, 2012; Ahmed et al., 2008). وتعتبر تكلفة حقوق الملكية مؤشراً هاماً يستخدم لتقييم قدرة الشركة على استثمار أموالها وتقييم كفاءة استثماراتها القائمة، خصوصاً في الأسواق الناشئة التي تتسم بارتفاع مخاطر المعلومات مثل اختلال وتباين المعلومات الناتج عن عدم دقة التقارير المالية (زلوم، 2016؛ Apergis & Eleftheriou, 2010; Fernando et al., 2012).

وبناءً على ما تقدم زاد الاهتمام بجودة التدقيق كمطلب أساسي للعديد من الأطراف، حيث ترغب ادارة الشركات في اضافة الثقة على قوائمها المالية لما لها من آثار على جذب مزيد من الاستثمارات ودعم القدرات التنافسية للشركات، بالإضافة الى ان الاهتمام بجودة التدقيق ذو فائدة للمستثمرين الأفراد والمحللين في تقييم المخاطر المحتملة عند الاعتماد على جودة القوائم المالية، كما ترى المنظمات المهنية ان تحقيق الجودة عند تنفيذ مهام التدقيق يضمن وفاء مهنة التدقيق بمسؤوليتها تجاه كافة الاطراف المعنية، من هنا جاءت اهمية موضوع جودة التدقيق واثرها على تكلفة حقوق الملكية (Houque et al., 2015; Hajiha & Sobhani, 2012; Yanesari et al., 2010; Chen et al., 2011; Fernando et al., 2010). نظراً لاستخدام تكلفة حقوق الملكية في أغراض مختلفة منها اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمارات الرأسمالية، وتحديد هيكل رأس المال الأمثل (Salteh et al., 2012)،

وعلى الرغم من أن دراسة تأثير جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية حظيت باهتمام العديد من الدراسات، إلا أنه ما زال هناك عدم اتفاف حول أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية، كما أن هناك مقاييس لجودة التدقيق تم دراستها في المجتمعات الغربية ولم يتم دراستها في المجتمعات العربية عموماً والمجتمع الأردني على وجه الخصوص.

حيث تناولت دراسات سابقة أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية (Houque et al., 2015; Basiruddin et al., 2014; Hajiha and Sobhani, 2012; Yanesari et al., 2012;

وبناءً على ما سلف تم تطوير فرضيات الدراسة من خلال الآتية:

- الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لجودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية للشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان.
- الفرضية الرئيسية الثانية: لا يختلف أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية عند مستوى دلالة احصائية باختلاف الحجم للشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان.
- الفرضية الرئيسية الثالثة: لا يختلف أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية عند مستوى دلالة احصائية باختلاف الربحية للشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان.

الدراسات السابقة

ظهرت مسألة العلاقة ما بين جودة التدقيق وتكلفة حقوق الملكية، من خلال ان جودة التدقيق ستساهم في تحسين مصداقية التقرير المالي، مما ينعكس بدوره على تكلفة حقوق الملكية. ويمكن دراسة جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية من خلال إثر مقاييس جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية. حيث تناولت دراسة (Li et al., 2009) أثر رأي المدقق على تكلفة حقوق الملكية للشركات المدرجة في البورصة الأسترالية. باستخدام رأي المدقق المهني كمتغيرات للتعبير عن جودة التدقيق، بينت نتائج الدراسة وجود تأثير عكسي لرأي المدقق على تكلفة حقوق الملكية. وسعت دراسة (Chen et al., 2011)، الى فحص دور رأي المدقق على تكلفة حقوق الملكية لمجموعتين من الشركات الصينية، الشركات المملوكة للدولة والشركات غير مملوكة للدولة. حيث توصلت النتائج على ان الشركات الغير المملوكة للدولة يكون لديها انخفاض أكبر على تكلفة حقوق الملكية مقارنة بالشركات المملوكة للدولة. واتفقت دراسة (زلوم، 2016) مع النتيجة الدراسات السابقة من حيث وجود تأثير عكسي لرأي المدقق على تكلفة حقوق الملكية للشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الاردنية. وليبان أثر اتعاب التدقيق على تكلفة حقوق الملكية أجريت

المتوقع أن لا يقل العائد المتوقع من الاستثمار عن تكلفة الأموال اللازمة لتمويل المشاريع (ابو علي، 2011؛ Gugler et al., 2004).

ونظراً لاختلاف (تباين) المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، فقد لا يكون المستثمرين في وضع يمكنهم من تقييم ما إذا كان المشروع الاستثماري سوف يعظم ثروتهم أم لا (Davis, 2002). ونتيجةً لذلك ظهرت أهمية جودة التدقيق والتي ستساهم في تحسين مصداقية المعلومات ممثلة بالتقرير المالي، مما ينعكس بدوره على تكلفة حقوق الملكية، من خلال المسؤولية المهنية التي فرضتها معايير التدقيق الدولية والتي تتضمن اهتمام المدققين بجودة المعلومة التي تم اعدادها من قبل الادارة، والتي سوف تنعكس على رأي تقرير المدقق، بحيث تتضمن اعطاء رأي فني محايد عن عدالة العرض ومدى موافقتها لمعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية.

إلا ان مهنة التدقيق واجهت ضغوطاً متزايدة وانتقادات مستمرة في السنوات الأخيرة بسبب الاخفاقات التي تعرضت لها مكاتب التدقيق والتي نتج عنها حالات الغش والتلاعب في القوائم المالية وزيادة الدعاوى القضائية المرفوعة ضد المدققين بعد تعرض العديد من الشركات الاميركية للفشل بالرغم من خضوع بياناتها المالية للتدقيق من قبل كبريات مكاتب التدقيق، ويعتمد الكثير من المستخدمين الخارجيين على مخرجات عملية التدقيق والتمثلة في تقرير مدقق الحسابات في اتخاذ قراراتهم ورسم سياساتهم، لذا تظهر الحاجة الى تعزيز ثقة مستخدمي القوائم المالية من خلال التزام مكاتب التدقيق بتقديم خدمات ذات جودة عالية من الدقة (Palmrose, 1988). مما يستدعي على المدقق الوفاء بمسؤولياته تجاه كافة الاطراف، وهذا يتطلب ان تتم عملية التدقيق بمستوى عالي من الكفاءة والفاعلية وفقاً لمعايير التدقيق المتعارف عليها، بما يخدم تطلعات واحتياجات مستخدمي القوائم المالية (Lim et al., 2013; Quosigk et al., 2014). اذ تشير جودة عملية التدقيق الى مدى قدرة المدقق الخارجي على اكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية في القوائم المالية والإعلان عنها بالإضافة الى تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الادارة وحملة الأسهم، وبالتالي حماية مصالح حملة الأسهم في ظل انفصال الملكية عن الإدارة (عيسى، 2008).

المدرجة في بورصة طهران. ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (Basiruddin et al., 2014) والتي أكدت عدم وجود أثر للتخصص في الصناعة على تكلفة رأس المال في الشركات المدرجة في بورصة لندن. فيما كشفت دراسة (Fernando et al., 2010)، الى وجود أثر عكسي للتخصص في الصناعة على مستوى الشركات الصغيرة في الولايات المتحدة الاميركية وعدم وجود أثر على مستوى الشركات الكبيرة في الولايات المتحدة الاميركية وعلى مستوى جميع الشركات.

أما من ناحية أثر الارتباط بمكاتب تدقيق عالمية كمتغير للتعبير عن جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية، قدم (Ahmed et al., 2008)، دراسة هدفت الى توضيح طبيعة أثر جودة التدقيق على تكلفة رأس المال في شركات الولايات المتحدة الاميركية، اظهرت النتائج وجود تأثير ايجابي للشركات التي يتم التدقيق عليها من قبل مكاتب تدقيق عالمية في تخفيض تكلفة رأس المال مقارنة بالشركات التي لا يتم التدقيق عليها. وهو ما اظهرته نتائج دراسة (Yanesari et al., 2012)، في التعرف على تأثير الارتباط بمكاتب تدقيق عالمية على تكلفة رأس المال للشركات المدرجة في بورصة طهران. اشارت النتائج الى ان الشركات التي لا يتم التدقيق عليها من قبل مكاتب تدقيق عالمية يكون لديها ارتفاع على تكلفة رأس المال من تلك التي يتم التدقيق عليها من قبل مكاتب تدقيق عالمية.

وتعد فترة الاحتفاظ بالعميل من العوامل الهامة التي تؤثر على تكلفة حقوق الملكية، حيث كشفت دراسة (Fernando et al., 2010)، وجود أثر عكسي لفترة الاحتفاظ بالعميل على تكلفة حقوق الملكية على مستوى الشركات الصغيرة وعلى مستوى جميع الشركات في الولايات المتحدة الاميركية، ولم تجد أثر على مستوى الشركات الكبيرة بسبب فقر بيئة المعلومات المرتبطة لهذه الشركات. في حين تناولت دراسة (Yanesari et al., 2012) تأثير فترة الاحتفاظ بالعميل كمؤشرات لجودة التدقيق على تكلفة رأس المال للشركات المدرجة في بورصة طهران. وأظهرت النتائج الى وجود علاقة عكسية بين فترة الاحتفاظ بالعميل وتكلفة رأس المال. وساندها في الرأي دراسة (Hajjiha & Sobhani, 2012)، التي هدفت الى اختبار العلاقة ما بين فترة الاحتفاظ بالعميل وتكلفة حقوق

دراسة (Li et al., 2009) على الشركات المدرجة في البورصة الأسترالية. اظهرت نتائج الدراسة وجود أثر عكسي لأتباع التدقيق على تكلفة حقوق الملكية. وهو ما أكدت عليه نتائج دراسة (Houque et al., 2015) التي أجريت على الشركات الهندية مستخدمةً اتعاب التدقيق كمتغير للتعبير عن جودة التدقيق. اظهرت نتائج الدراسة ان الشركات التي تتعاقد مع مكاتب تدقيق تقدم خدمات تدقيق ذات جودة عالية، تكون لديها انخفاض على تكلفة حقوق الملكية. في حين وجدت ان الشركات التي تنتمي الى الشركات التجارية يكون لديها انخفاض على تكلفة حقوق الملكية مقارنة بنظيراتها الشركات غير التجارية. وخالفهم في ذلك نتائج دراسة (Basiruddin et al., 2014)، التي هدفت الى التعرف على أثر اتعاب التدقيق على تكلفة حقوق الملكية للشركات المدرجة في بورصة لندن، حيث أكدت النتائج عدم وجود علاقة لأتباع التدقيق على تكلفة حقوق الملكية.

وفيما يتعلق بأتباع التدقيق الاخرى كمتغير للتعبير عن جودة التدقيق وتأثيرها على تكلفة حقوق الملكية، أظهرت دراسة (Basiruddin et al., 2014) التي أجريت في الشركات المدرجة في بورصة لندن، عدم وجود أثر لأتباع التدقيق الأخرى على تكلفة حقوق الملكية.

وحول أثر التخصص في الصناعة كمتغير للتعبير عن جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية، أظهرت نتائج دراسة (Ahmed et al., 2008) التي أجريت في امريكا، ان استخدام الشركة لمدقق مختص بالصناعة يقلل من تكلفة رأس المال مقارنة بالشركات التي لا تستخدم مكاتب مختصة. وفي هذا الصدد عززت دراسة (Li et al., 2009) ما ذهب اليه الدراسة السابقة بوجود تأثير عكسي للتخصص في الصناعة على تكلفة حقوق الملكية للشركات المدرجة في البورصة الأسترالية. فيما أجرى (Hajjiha & Sobhani, 2012)، دراسة تهدف الى اختبار العلاقة ما بين التخصص في الصناعة وتكلفة حقوق الملكية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة طهران. واکتد نتائج الدراسة وجود أثر عكسي للتخصص في الصناعة على تكلفة حقوق الملكية. وهو ما خالفته نتائج دراسة (Yanesari et al., 2012) حيث بينت النتائج عدم وجود تأثير للتخصص في الصناعة على تكلفة رأس المال للشركات

الوصفي التحليلي في دراسة وتحليل البيانات، وذلك من خلال التطبيق على مجموعة من النماذج الإحصائية المستخدمة في الدراسة، حيث تم استخدام برمجية (STATA)، لتحليل البيانات التي تم جمعها من مصادرها المختلفة، بهدف إختبار الفرضيات، والاجابة على تساؤلات الدراسة، وفقاً لأنموذج الدراسة المقترح.

مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع من الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان. وتم الاعتماد على عينة يتوفر لها تقارير مالية للسنوات (2006-2015) لقياس أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية، بالإضافة للشركات التي تتوفر عنها البيانات المتعلقة بالعوائد السوقية للسهم على الموقع الالكتروني لبورصة عمان.

وبناءً على الاسس السابقة فقد بلغ عدد الشركات التي تنطبق عليها شروط المجتمع (81) شركة منها (48) شركة صناعية و(33) شركة خدمية، وبعدها مشاهدات (288) شركة صناعية و(198) شركة خدمية، ويعرض الجدول رقم (1) مجتمع وعينة الدراسة وعدد ونسب الشركات المستبعدة التي تم دراستها جميعها، وبالتالي سنتطابق عينة الدراسة مع مجتمعها (بورصة عمان، 2015).

الجدول (1)

مجتمع وعينة الدراسة وعدد ونسب الشركات المستبعدة

اسم القطاع	الشركات المدرجة		الشركات المستبعدة		عينة الدراسة	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	عدد الشركات (عدد الشركات * ستة عوام)	عدد التقارير المالية
الصناعي	64	100%	16	25%	48	288
الخدمي	54	100%	21	39%	33	198

متغيرات الدراسة واسلوب قياسها:

تكلفة حقوق الملكية (المتغير التابع): إن تكلفة حقوق الملكية هي العائد الذي يقبل به المستثمرين كتعويض عن تحمل المخاطر المرتبطة باستثماراتهم (ابو علي، 2011؛ Salteh and Valipour, 2012). وبالتالي يعتبر المشروع مربحاً إذا كان العائد على الاستثمار أكبر من تكلفة حقوق الملكية.

الملكية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة طهران، والتي اكدت وجود أثر عكسي لفترة الاحتفاظ بالعميل على تكلفة حقوق الملكية.

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من عدة جوانب، فبرغم من تشابه بيئة الدراسة مع دراسة (زلوم، 2016)، الا أن هناك اختلافات جوهرية بين الدراستين، تتمثل بالمنهجية المستخدمة في قياس اغلب متغيرات الدراستين، كما لم تأخذ أي من الدراسات السابقة هذه المقاييس مجتمعة كمتغيرات لقياس جودة التدقيق في تأثيرها على تكلفة حقوق الملكية، بالإضافة إلى توضيح فيما إذا كانت هناك اختلاف لأثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية يعزى لحجم وربحية الشركة. كما يتضح من استعراض الدراسات العربية عدم وجود دراسة منشورة تتشابه مع المنهجية المعتمدة في الدراسة مما يوضح درجة مساهمة هذه الدراسة في ردد الأدب المحاسبي في المكتبة العربية.

منهجية الدراسة:

تسعى الدراسة لاختبار أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية للشركات الصناعية والخدمية المدرجة في سوق عمان المالي، خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام (2010) وحتى عام (2015)، ولتحقيق ذلك فقد استخدمت الدراسة المنهج

تم اعتماد بيانات فترة القياس (2010-2015) لاحتساب متغيرات الدراسة، كما تطلبت الدراسة ضرورة توفر بيانات تغطي (60) شهر (5) سنوات قبل فترة القياس، لقياس متغير تكلفة حقوق الملكية (ابو علي واخرون، 2011)، و(3) سنوات قبل فترة القياس وذلك لقياس متغير فترة الاحتفاظ بالعميل (حمدان، 2012؛ Knechel & Vanstraelen, 2007).

بموجب العقد الذي يتم بين الشركة محل التدقيق وبين المدقق وفقاً للزمن الذي تستغرقه عملية التدقيق وحاجة ونوع الخدمات المطلوبة منه وحجم هذه العمليات" (محمود، وآخرون، 2011، ص: 106). ولا يخص هذا التعريف الخدمات الأخرى التي من الممكن ان يقدمها المدقق مثل الخدمات الاستشارية (سويدان، 2010). وترى لجنة (Cohen) ولجنة (Treadway) ان الاتعاب المنخفضة تعد أحد اسباب انخفاض جودة التدقيق الخارجي، وهذا ما اظهرته نتائج دراسة (Caramanis & Lennox, 2007)، والتي توصلت الى ان اتعاب التدقيق المرتفعة قد تحفز المدقق لزيادة جودة التدقيق. وعزز ذلك العديد من الدراسات (الشاطري والعنقري، 2006؛ عيسى، 2008) التي اكدت ان ارتفاع عملية اتعاب التدقيق له أثر ايجابي في معظم الاحيان لأنه كلما زاد تقدير مبلغ الاتعاب كلما دل ذلك على استعانة مكتب التدقيق بمدققي خبراء ومختصين ومؤهلين علمياً. وفي سياق ذلك تم قياس هذا المتغير من خلال قيمة الاتعاب المستوفاة من العميل بالدينار الاردني ولكل سنة من سنوات فترة الدراسة، وتم استخراج قيمة اتعاب التدقيق السنوية من التقرير السنوي للشركات عينة الدراسة، حيث ألزمت تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق (53) لسنة (2004) وتعديلاتها بقرار (257) لسنة (2005) الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الأردنية الشركات المساهمة الإفصاح عن مقدار اتعاب التدقيق السنوية في التقرير السنوي للشركات (هيئة الأوراق المالية، 2017)، وتفترض هذه الدراسة ان جودة التدقيق ترتبط بقيمة الاتعاب المستوفاة حيث ان زيادة جودة التدقيق ستتطلب اجراءات أكثر تفصيلاً من قبل المدقق والتي ستتطلب تكاليف اضافية، ومن الدراسات التي استخدمت هذا المؤشر (احمد، 2012؛ حمدان، 2012؛ Huang et al., 2016).

فترة الاحتفاظ بالعميل: تتمثل فترة الاحتفاظ بالعميل بعدد السنوات التي يقوم مكتب التدقيق من خلالها بتدقيق القوائم المالية لذات الشركة ويرى البعض ان زيادة فترة ارتباط المدقق بالعميل يجعل المدقق يفقد جزءاً من استقلاله وحياده، وذلك لأنه يصبح في نظرهم يتقبل الامور التي ترغبها ادارة الشركة وكأنهم من اعضاء وموظفي الشركة، حيث اشارت دراسة

ومن هنا تعتبر تكلفة حقوق الملكية حجر الأساس في توجيه إدارة الشركات نحو قبول مشاريع ذات عائد أكبر من تكلفة حقوق الملكية (Salteh and Valipour, 2012). ويهدف احتساب تكلفة حقوق الملكية تم استخدام نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (CAPM) وعلى النحو التالي:

$$COE_{i,t} = R_f + \beta_{i,t}(MR - R_f) \quad (1)$$

حيث إن $COE_{i,t}$: تكلفة حقوق الملكية للشركة (i) وللجنة R_f ، (t): العائد على أدونات الخزينة للسنة، $\beta_{i,t}$: درجة حساسية عوائد الشركة (i) للتغير كنتيجة للتغير في عوائد السوق وقد تم احتسابها باستخدام عوائد شهرية لمدة (60) شهراً للشركة بالمقارنة مع عوائد السوق الشهرية ولمدة (60) شهر ابتداء من السنة (t)، MR : عائد السوق السنوي المجمع والذي تم احتسابه بالفرق بين سعر الإغلاق الشهري وسعر الافتتاح الشهري لمؤشر السوق المقسوم على سعر الافتتاح الشهري ثم تم تجميع العوائد الشهرية للحصول على العائد السنوي، ومن الدراسات التي استخدمت هذا المؤشر (ابو علي وآخرون، 2011؛ Houque et al., 2015).

جودة التدقيق (المتغير المستقل): تناولت العديد من الدراسات مفهوم جودة التدقيق ومنها دراسات (Francis & Yu, 2014; Gul et al., 2013; Kwon et al., 2009) من خلال جودة خدمة التدقيق، وذلك لأن جودة التدقيق لها تأثيراً كبيراً على جودة البيانات المالية التي تصدرها الشركات وتعد وسيلة أساسية لإضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، وتلك البيانات يعتمد عليها العديد من الأطراف عند اتخاذ قراراتهم المختلفة، ورسم السياسات المستقبلية بحيث يتم الرجوع إليها من قبل مستخدمي التقارير المالية. وفي سبيل ذلك تم الاعتماد على قياس كل من (أتعاب التدقيق، فترة الاحتفاظ بالعميل، الارتباط مع مكاتب تدقيق عالمية، تخصص المدقق في الصناعة، تقديم المدقق خدمات أخرى، ورأي المدقق) كمؤشرات لقياس جودة التدقيق، وسيتم التطرق لهذه المقياس كما يلي:

اتعاب التدقيق: تعرف أتعاب المدقق "بأنها المبالغ او الاجور او الرسوم التي يتقاضاها المدقق نظير قيامه بعمليات التدقيق لحسابات شركة ما، حيث يتم تحديد حجم الاتعاب

لقياس جودة الاداء المهني، والطبيعة التنظيمية والهيكلية لهذه المكاتب، إضافة الى عامل السمعة، حيث تفرض هذه المكاتب شروطاً وقيوداً على فروعها او عند ارتباطها مع مكاتب تدقيق محلية لدول اخرى. فهذه المكاتب تتصف بالتنظيم الداخلي العالي، واتباع اجراءات رقابية على جودة الاداء المهني، وتعمل للحفاظ على سمعتها وعدم تهديد هذه السمعة (عوض، 2008؛ Kraub، 2008؛ Krishnan & Zhang, 2013؛ et al., 2015). وفي سياق ذلك تم تصنيف متغير الارتباط مع مكاتب تدقيق عالمية لغايات التحليل الاحصائي كما يلي: إعطاء درجة (1) إذا كان مكتب التدقيق يرتبط بمكتب تدقيق عالمي. وإعطاء درجة (0) إذا كان مكتب التدقيق لا يرتبط بمكتب تدقيق عالمي. وقد تم حصل على المعلومات اللازمة من تقرير المدقق والمنشور ضمن التقرير المالي السنوي لشركات عينة الدراسة. وهذا الأسلوب تم استخدامه تماشياً مع دراسات (احمد، 2012؛ حمدان، 2012؛ Al Bhoor & Khamees, 2016).

التخصص في الصناعة: عرف (Solomon et al., 1999) المدقق المتخصص بأنه المدقق المعين من قبل مكتب التدقيق على النحو الذي يسمح له بأخذ القدر الأكبر من التدريب والممارسة في خدمة قطاع محدد من القطاعات التي يخدمها مكتب التدقيق. ويعد التخصص المهني للمدقق أحد الاتجاهات الحديثة في تطوير مهنة التدقيق، وأحد أبرز مداخل الاستمرارية في سوق التدقيق لمواجهة المنافسة المتزايدة في ظل العولمة وانفتاح الاسواق. فالمدققين المتخصصين مهنياً يمكنهم التحكم في مخاطر اعمال العميل التي يراجعون حساباتها أكثر من غيرهم عن طريق دراسة وتحليل الجوانب الادارية للعميل، ونزاهة الادارة، والمنافسة في مجال الصناعة او النشاط، كما ان عدم التخصص المهني في الصناعة التي ينتمي اليها المدقق لا يساعد على تفهم واتمام عملية التدقيق والقيام بالإجراءات المطلوبة بكفاءة وفاعلية، مما ينعكس سلباً على جودة الاداء المهني للمدقق (الحداد، 2008). وقد بينت دراسة (Hogan & Jeter, 1999) ان تخصص المدقق في الصناعة يسهم في زيادة جودة خدمة التدقيق. وهو ما ذهبت اليه دراسة (أبو عيسى، 2011) والتي درست موضوع التخصص في الصناعة لدى المكاتب العاملة

(Shockley, 1981) الى ان طول فترة الاحتفاظ تزيد من الثقة والرضا الذي ينشأ بين المدقق والشركة، مما يؤدي الى التقليل من اجراءات التدقيق وبالتالي عدم اكتشاف الاخطاء والمخالفات الموجودة بالقوائم المالية. وهو ما توصلت اليه دراسة (حمدان، 2012ب) حيث أظهرت ان الفترة الطويلة لعمل المدقق في تدقيق ذات الشركة من شأنها ان يخفض من جودة التدقيق. وتتفق هذه النتيجة مع دراسات (حسنين، وقطب، 2003؛ عيسى، 2008؛ Al-Thunabat et al., 2011). وبناء على ما تقدم تم استخدام عدد سنوات بقاء مكتب التدقيق في تدقيق نفس الشركة كأساس في قياس فترة الاحتفاظ بالعميل وفق الآتي: إعطاء درجة (1) إذا كانت قد دقت قوائمها المالية لأكثر من ثلاث سنوات من قبل نفس مكتب التدقيق وإعطاء درجة (0) لغير ذلك. وتم استخدامه فترة دقيق القوائم المالية لأكثر من ثلاث سنوات كأساس في قياس فترة الاحتفاظ بالعميل في دراسات سابقة منها دراسات (حمدان، 2012أ؛ Knechel & Vanstraelen, 2007). وقد تم الحصول على المعلومات اللازمة من خلال التقارير المالية المنشورة للشركات عينة الدراسة ضمن دليل الشركات المتوفر على الموقع الالكتروني لسوق عمان المالي وذلك من خلال تتبع مكاتب التدقيق التي تعاقدت مع تلك الشركات ولكل سنة من سنوات الدراسة.

الارتباط مع مكاتب تدقيق عالمية: تقوم معظم مكاتب التدقيق المحلية على الارتباط بأسماء مكاتب تدقيق عالمية، وقد تكون عملية الارتباط بموجب شراكات فعلية واستراتيجية وذلك لرفع الكفاءة المهنية والسيطرة على أكبر حصة سوقية ممكنة. ويعتبر ارتباط مكتب التدقيق المحلي بمكتب تدقيق عالمي كبديل لقياس جودة الاداء المهني، أحد المتغيرات المستخدمة في اسواق التدقيق في دول العالم النامية بشكل خاص، وفي دول العالم بخلاف الولايات المتحدة بشكل عام، اذ كان هذا الارتباط محدد على اساس الارتباط بأحد مكاتب التدقيق الاربعة الكبار (Big four)¹ في عالم ممارسة مهنة التدقيق. ويعود السبب الرئيسي لاستخدام هذا المتغير كبديل

¹ تسمية تطلق على أكبر أربع شركات محاسبة وخدمات مهنية في العالم (KPMG, Ernst & Young, Price water house Coopers,) (DeloitteToucheTohmatsu)

السنوي للشركات (هيئة الأوراق المالية، 2017)، ومن الدراسات التي استخدمت هذا الأسلوب دراسة (Basiruddin et al., 2014).

رأي المدقق: يفترض مستخدمو هذا المقياس ان كلما زادت عدد التقارير المتحفظة الصادرة عن المدقق أكثر زادت جودة التدقيق. حيث توصلت دراسة (Francis & Krishnan, 1999) الى ان نوع تقرير مدقق الحسابات وخصوصاً المتحفظ منها يعتبر مؤشر على جودة التدقيق، وكذلك ذهبت نتائج دراسة (Vanstraelen, 2000) حيث بحثت بأهم العوامل المؤثرة على جودة التدقيق مثل، الوضع المالي للعميل، ونوع التقرير المصدر من قبل المدقق، كما أكدت نتائج الدراسة الى وجود علاقة ايجابية بين إصدار تقرير متحفظ وجودة التدقيق. للتعبير عن جودة التدقيق تم استخدام رأي المدقق، حيث يُشير الرأي المتحفظ إلى ارتفاع جودة التدقيق، وتم تصنيف هذه التقارير وترميزها كما يلي: إعطاء درجة (0) إذا كان التقرير غير متحفظ. وإعطاء درجة (1) إذا كان التقرير غير ذلك. وهذا الأسلوب تم استخدامه في دراسات سابقة منها دراسة (Li et al., 2009).

حجم الشركة (المتغير المعدل): تم قياس حجم الشركة من خلال إجمالي الأصول للشركات بالاعتماد على البيانات المتاحة في تقارير المالية السنوية. ومن الدراسات التي استخدمت إجمالي الموجودات لقياس حجم الشركة (زلوم، 2015). ولإزالة أثر تباين عينة الدراسة المتعلقة بحجم الشركة فقد تم اخذ اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.

ربحية الشركة (المتغير المعدل): يعكس هذا المتغير قدرة الشركة على توليد الأرباح عن كل دينار مستثمر في الأصول ويهدف هذا المتغير الى قياس أثر الاختلاف في ربحية الشركة على العائد السوقي للسهم وعلى جودة الأرباح وقد تم التعبير عنها بمعدل العائد على الأصول، وهي عبارة عن صافي الربح مقسوماً على إجمالي الأصول، وتم استخدام هذه المقاييس كمؤشر لقياس ربحية الشركات المختلفة من قبل دراسة (الشعار وزلوم، 2014).

في الأردن، حيث أظهرت النتائج ان تخصص مكاتب التدقيق يحسن من جودة التدقيق. كما اعتبرت دراسة (Suzanne et al., 2007) أن أحد المؤشرات القوية على جودة التدقيق تخصص شركة التدقيق في صناعة العميل. وفي نفس الاتجاه أكدت نتائج دراسات (متولى، 2006؛ عيسى، 2008) الى وجود علاقة ايجابية بين التخصص في الصناعة وجودة التدقيق. وتماشياً مع ما سلف تم قياس التخصص في الصناعة من خلال اعتبار مكتب التدقيق متخصص في قطاع معين إذا كانت اجمالي اتعاب المكتب المستوفاة من الشركات بالدينار الاردني ولكل سنة من سنوات فترة الدراسة في هذا القطاع لا تقل عن (20%) من جملة اتعاب التدقيق المستوفاة على مستوى شركات ذلك القطاع لكل سنة من سنوات فترة القياس (Kimberly & Mayhew, 2004)، وتم استخراج قيمة اتعاب التدقيق السنوية من التقرير السنوي للشركات عينة الدراسة.

تقديم المدقق خدمات أخرى (الخدمات الاستشارية): نظراً للتطور الكبير في البيئة الاقتصادية وظهور شركات الاموال (المساهمة) ادى ذلك الى الاستعانة بالمدقق لتقديم خدمات استشارية نظرا لخبرته الكبيرة والمامه بحسابات الشركة وطبيعة اعمالها، ومن الامثلة على الخدمات الاستشارية التي يقدمها المدقق للعملاء خدمات مسك الدفاتر المحاسبية والاستشارات الضريبية والاستشارات الادارية. ان تقديم مكتب التدقيق الخدمات الاستشارية لعملائهم يؤثر سلباً على جودة عملية التدقيق، وذلك لان تقديم مثل هذه الخدمات يؤدي لاعتماد المدققين على عملائهم مادياً مما يضعف صلابتهم امام ادارة الشركة كما ان ذلك يضع المدققين في الادوار الادارية للشركة مما يهدد موضوعيتهم عند القيام بعملية التدقيق. وفي هذا الصدد تم استخراج قيمة الخدمات الاخرى السنوية من التقرير السنوي للشركات عينة الدراسة، حيث ألزمت تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق (53) لسنة (2004) وتعديلاتها بقرار (257) لسنة (2005) الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الأردنية الشركات المساهمة الإفصاح عن مقدار الاتعاب الأخرى السنوية في التقرير

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

الجدول (2)

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات (تكلفة حقوق الملكية، اتعاب التدقيق، حجم الشركة، ربحية الشركة)

المتغيرات	الفترة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة العظمى	القيمة الدنيا
تكلفة حقوق الملكية**	2010	² -0.0004	0.0475	0.1766	-0.1557
	2011	-0.0012	0.0770	0.2935	-0.2305
	2012	0.0484	0.0439	0.2593	-0.0927
	2013	0.0116	0.0652	0.2295	-0.2941
	2014	0.0250	0.0165	0.1123	-0.0118
	2015	0.0336	0.0245	0.0888	-0.0923
اتعاب التدقيق*	2010	11,572	12,784	75,400	2,146
	2011	11,684	12,446	75,000	2,320
	2012	12,014	13,087	81,200	2,320
	2013	12,414	13,182	81,200	1,000
	2014	12,983	13,554	80,000	2,000
	2015	13,189	13,299	80,000	2,000
حجم الشركة*	2010	69,592,055	158,598,846	1,008,039,000	857,735
	2011	75,378,595	189,238,492	1,223,269,000	920,726
	2012	76,246,289	185,229,596	1,083,453,000	1,425,239
	2013	78,727,582	190,107,450	1,112,494,000	954,367
	2014	80,650,321	197,922,496	1,211,466,000	829,603
	2015	82,251,117	203,231,896	1,174,183,000	725,789
ربحية الشركة**	2010	0.344	0.100	0.355	-0.397
	2011	0.251	0.930	0.323	-0.279
	2012	0.350	0.101	0.311	-0.438
	2013	0.306	0.867	0.290	-0.287
	2014	0.329	0.809	0.315	-0.202
	2015	0.116	0.115	0.314	-0.455

*: تم قياس اتعاب التدقيق وحجم الشركة بالدينار الأردني، **: تمثل تكلفة حقوق الملكية وربحية الشركة نسب مئوية.

² يعود سبب ظهور قيمة تكلفة حقوق الملكية بالسالب لعدة أسباب منها: ظهور قيمة بيتا بالسالب، ظهور عوائد الأسهم الشهرية (الفرق بين سعر الإغلاق الشهري وسعر الافتتاح الشهري للاسهم) بالسالب.

حجم وتعقيد عمليات مكاتب التدقيق، بالإضافة الى اعتماد تحديد الاتعاب على عدة عوامل منها، حجم الشركة، وكثر عملياتها، وطبيعة عملياتها، ودرجة تعقيدها، والوقت المستوفى في عملية التدقيق. ونلاحظ من الجدول ان المتوسط الحسابي لإجمالي الاصول في تزايد مستمر خلال سنوات الدراسة. حيث بلغت اقل قيمه سنة (2010)، بقيمة (69592.055)، واعلى قيمة سنة (2015)، حيث بلغت (82251.117). ويفسر هذا التزايد الى اتساع اعمال الشركات والذي يبرر تزايد قيمة اتعاب التدقيق نتيجة لبذل المزيد من الجهد من قبل المدقق. ومن خلال متابعة نسب ربحية الشركات الصناعية والخدمية عينة الدراسة خلال الفترة (2010-2015) نلاحظ وجود تقلبات في مستوى ربحية الشركات، حيث شهد عام (2012) أعلى قيمه والتي بلغت (0.350)، وبلغت أدنى قيمه لها لعام (2015) حيث بلغت (0.116)، وهنا نلاحظ وجود انخفاض واضح في ربحية الشركات، وقد يفسر هذا الانخفاض الى العديد من الاسباب منها ما يتعلق بالأزمة المالية العالمية، والربيع العربي وما صاحبه من ركود اقتصادي واضطراب أمني لدى العديد من دول الجوار.

يظهر الجدول (2) وجود تقلبات في مستوى متوسطات تكلفة حقوق الملكية، حيث شهد عام (2011) أدنى قيمه والتي بلغت (-0.012)، ثم ارتفعت لتصل اعلى قيمه لها لعام (2012) حيث بلغت (0.0484)، ثم عاودت الانخفاض لتصل عام (2015) حيث بلغت (0.0336). وهنا نلاحظ وجود تباين واضح على تكلفة حقوق الملكية، ويفسر هذا التباين الى جملة من الاحداث الاقتصادية والسياسية مثل الازمة المالية العالمية سنة (2008)، والربيع العربي سنة (2010) التي عملت على تغيير مسار الاسواق المالية بشكل واضح، حيث ادى ذلك الى انخفاض اسعار الاسهم وتراجع السيولة الى مستويات متدنية، مما أثر على المستثمرين، ويتفق ذلك مع ما ذهب اليه دراسة (زلوم واخرون، 2016) حيث بينت ان للربيع العربي اثار سلبية على الأسواق المالية العربية. فيما يظهر ان اتعاب التدقيق هي بارتفاع مستمر من عام لأخر، حيث بلغت اقل قيمه سنة (2010) كانت (11572) ثم ارتفعت لتصل لأعلى قيمها لها سنة (2015) حيث بلغت (13189). وقد يعود ذلك الى كفاءة الخدمات المهنية التي يقدمها مكتب التدقيق والتأهيل العلمي والخبرة العملية للعاملين في مكاتب التدقيق. كما يمكن تفسير هذا الارتفاع الى اختلاف

الجدول (3)

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات (الاحتفاظ بالعميل، الارتباط بمكاتب عالمية، التخصص في الصناعة، رأي المدقق، تقديم خدمات اخرى)

عينة الدراسة		الحالة	المتغيرات
النسبة المئوية	عدد المشاهدات		
82	397	الاحتفاظ	الاحتفاظ بالعميل
18	89	عدم الاحتفاظ	
44	214	ارتباط	الارتباط بمكاتب عالمية
56	272	عدم ارتباط	
24	117	متخصص	التخصص في الصناعة
76	369	غير متخصص	
92	446	غير متحفظ	رأي المدقق
8	40	غير ذلك	
7	33	تقديم	تقديم خدمات اخرى
93	453	لا تقدم	

الثقة في الرأي الذي يبديه على القوائم المالية في تقريره من قبل المجتمع المدني. أما تقديم خدمات أخرى فقد تم قياس هذا المؤشر حيث يعطى الرقم (1) إذا كان مكتب التدقيق قد قدمت خدمات أخرى، ويعطى الرقم (0) إذا لم يقدم مكتب التدقيق خدمات أخرى وذلك لغايات الإحصاء الوصفي فقط. ويوضح الجدول (3) الى ان عدد حالات التي كان فيها مكتب التدقيق يقدم خدمات اخرى قد بلغت (33) حالة وبنسبة مئوية (7%)، ونلاحظ ان المكاتب التي تقدم خدمات أخرى منخفضة، ويمكن تفسير ذلك من خلال السعي الى عدم اخلال المدقق بمقاييس المهنة المقبولة عموماً وخاصة معيار الاستقلالية وتحقيق الحيادية وموضوعته ونزاهته عند تقديم خدمات التدقيق للشركة، كما يفسر الى حرص المدققين على استقلاليتهم وحياديتهم حفاظاً على كسبهم ثقة مستخدمي التقارير المالية وغيرها.

مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

يشير الجدول (4) عدم وجود ارتباط تام بين متغيرات الدراسة المستقلة، كما ان قيم معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة، كانت معظمها صغيرة وغير دالة إحصائياً، وهذا مؤشر على عدم وجود ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد (التداخل الخطي) بين متغيرات الدراسة.

كما يبين الجدول رقم (4) أن أعلى ارتباط بين المتغيرات المستقلة هو (-0.553) بين المتغيرين "التخصص في الصناعة" و"الارتباط بمكاتب عالمية" في حين ان قيم معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة الأخرى كان أقل من ذلك، وهذا يدل على عدم وجود ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة، حيث أنها كلها جاءت أقل من (0.80)، وعليه فإن العينة تخلو من مشكلة الارتباط الخطي العالي المتعدد (Gujarati, 2004, p. 359).

يشير الجدول (3) أن فترة الاحتفاظ بالعميل لشركات عينة الدراسة، حيث بلغت عدد حالات الاحتفاظ بالعميل خلال الفترة (2010-2015)، (397) حالة وبنسبة مئوية 82%، في حين بلغ عدد حالات عدم الاحتفاظ بالعميل (89) حالة وبنسبة مئوية (18%)، وهنا نلاحظ قدرة مكاتب التدقيق على الاحتفاظ بالعميل لفترات طويلة، ويفسر هذا ان الشركات تحافظ على علاقات جيدة مع مكاتب التدقيق، حيث حدد قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية في الاردن لسنة (2003) المدة التي يسمح فيها مكتب التدقيق باستمرار في تدقيق حسابات عميل ما، وهي (4) سنوات قابلة للتجديد على ان تؤخذ موافقة الهيئة العليا على ما زاد عن ذلك³. فيما يشير الجدول الى ان عدد حالات الارتباط لمكاتب تدقيق عالمية خلال فترة الدراسة قد بلغ (214) حالة وبنسبة مئوية (44%)، في حين بلغ عدد حالات عدم الارتباط لمكاتب تدقيق عالمية (272) حالة وبنسبة مئوية (56%)، ويعود ذلك الى احتمال وجود عدد كبير من مكاتب التدقيق صغيرة الحجم نسبياً (مكاتب شخصية) والتي تؤثر بشكل سلبي على ارتباط هذه المكاتب مع مكاتب تدقيق عالمية. ويظهر الجدول ان عدد الحالات التي كان فيها مكتب التدقيق متخصص خلال الفترة بلغت (117) حالة وبنسبة مئوية (24%)، في حين بلغ عدد الحالات التي كان فيها مكتب التدقيق غير متخصص (369) حالة وبنسبة مئوية (76%). ويعود ذلك الى ان مكاتب التدقيق تتفادى التركيز على قطاع محدد وترغب في تنوع محفظة ايراداتها من القطاعات المختلفة تجنباً للمخاطر الغير متوقعة التي قد تحدث لذلك القطاع، كما ان هناك من لا يرغب بتعيين مكاتب تدقيق متخصصة لعدم مقابلة كلفة تعيين المدقق المتخصص للمنفعة الموجودة من هذا التعيين، نظراً لان السوق المالي الأردني يتسم بعد الكفاءة (محمد، 2014). ويبين الجدول (3) الى ان عدد حالات التي كان فيها مكتب التدقيق يصدر تقرير غير متحفظ خلال الفترة (2010-2015) قد بلغت (446) حالة وبنسبة مئوية (92%)، في حين بلغ عدد حالات التقرير الاخرى (40) حالة وبنسبة مئوية (8%). ويمكن يفسر هذا الانخفاض الى وجود علاقة قوية بين توفر الاستقلال الحقيقي والكفاءة المهنية للمدقق، وبين

³ هذه المادة غير مفعلة ولا يوجد اليه لتطبيقها.

الجدول (4)

مصفوفة الارتباط بين متغيرات نموذج الدراسة

المتغير	اتعاب التدقيق	الاحتفاظ بالعميل	الارتباط بمكاتب عالمية	التخصص في الصناعة	رأي المدقق	تقديم خدمات اخرى	حجم الشركة	ربحية الشركة
رقم	1	2	3	4	5	6	7	8
1	1.000							
2	0.028	1.000						
3	0.021	0.293	1.000					
4	-0.305	-0.186	-0.553	1.000				
5	.0050	0.080	0.089	-0.039	1.000			
6	-0.116	-0.041	0.114	0.032	0.002	1.000		
7	-0.541	-0.132	-0.193	0.020	-0.055	-0.073	1.000	
8	0.061	0.006	0.049	0.103	0.059	0.032	-0.354	1.000

النتائج العملية

لاختبار أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية تم استخدام مدخل بيانات السلاسل زمنياً المقطعية (Panel data Approach) والتي تضمنت سلاسل زمنية (time series) للمتغيرات داخل النموذج لكل شركة (بيان مقطعي) (Cross section) في العينة خلال فترة الدراسة، وبناء على طبيعة البيانات استخدمت المعادلة (2) لاختبار أثر مؤشرات جودة التدقيق (أتعاب التدقيق، فترة الاحتفاظ بالعميل، الارتباط مع

مكاتب عالمية، التخصص في الصناعة، رأي المدقق وتقديم خدمات أخرى) مجتمعين على المتغير التابع (تكلفة حقوق الملكية)، كما تم استخدام المعادلة (3) لاختبار ما اذا هنالك اختلاف لأثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية باختلاف حجم الشركة، فيما استخدمت المعادلة (4) لاختبار ما اذا هنالك اختلاف لأثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية باختلاف ربحية الشركة.

$$COE_{i,t} = Z_i b_{0i} + b_1 Fees_{i,t} + b_2 Keep_{i,t} + b_3 Global_{i,t} + b_4 Prof_{i,t} + b_5 Pr_{i,t} + b_6 Ofees_{i,t} + Controls_{i,t} + \epsilon \quad (2)$$

الصناعة، يقاس بتخصص في هذا القطاع للشركة المدققة (i) عند نهاية الفترة (t)، رأي المدقق، يقاس بالرأي الفني لمكتب التدقيق للشركة المدققة (i) عند نهاية الفترة (t)، تقديم خدمات اخرى، يقاس بقيمة الاتعاب اخرى للشركة المدققة (i) عند نهاية الفترة (t)، Z: متغيرات وهمي يؤثر على تكلفة حقوق الملكية وتختلف من شركة لآخر غير العوامل المدرجة في النموذج، b_0 : تشير إلى القيمة الثابتة عبر الشركات.

حيث أن: $COE_{i,t}$: تكلفة حقوق الملكية، يقاس بنموذج تسعير الأصول الرأسمالية للشركة (i) عند نهاية الفترة (t)، $Fees_{i,t}$: اتعاب التدقيق، يقاس بقيمة الاتعاب التدقيق للشركة المدققة (i) عند نهاية الفترة (t)، $Keep_{i,t}$: فترة الاحتفاظ بالعميل، يقاس بعدد سنوات بقاء مكتب التدقيق في تدقيق نفس الشركة المدققة (i) عند نهاية الفترة (t)، $Global_{i,t}$: الارتباط مع مكاتب تدقيق عالمية، يقاس بالارتباط مكتب التدقيق مع مكاتب التدقيق العالمية الأربعة الكبار للشركة المدققة (i) عند نهاية الفترة (t)، $Prof_{i,t}$: التخصص في

$$\begin{aligned} COE_{i,t} = & Z_i b_{01} + b_1 Fees_{i,t} + b_2 Keep_{i,t} + b_3 Global_{i,t} + b_4 Prof_{i,t} + b_5 Pr_{i,t} + b_6 Ofees_{i,t} \\ & + b_7 Fees * Size_{i,t} + b_8 Keep * Size_{i,t} + b_9 Global * Size_{i,t} + b_{10} Prof * Size_{i,t} \\ & + b_{11} Pr * Size_{i,t} + b_{12} Ofees * Size_{i,t} + b_{13} Size_{i,t} + Controls_{i,t} + \epsilon \end{aligned} \quad (3)$$

الشركة، يقاس بتفاعل التخصص في الصناعة مع حجم الشركة للشركة المدققة (i) عند نهاية الفترة (t)، $Pr * Size_{i,t}$: رأي المدقق* حجم الشركة، يقاس بتفاعل رأي المدقق مع حجم الشركة للشركة المدققة (i) عند نهاية الفترة (t)، $Ofees * Size_{i,t}$: تقديم خدمات اخرى* حجم الشركة، يقاس بتفاعل تقديم خدمات اخرى مع حجم الشركة للشركة المدققة (i) عند نهاية الفترة (t)، $Size_{i,t}$: حجم الشركة، يقاس بقيمة اجمالي الاصول للشركة المدققة (i) عند نهاية الفترة (t).

حيث أن: *: التفاعل بين المتغيرين، $Fees * Size_{i,t}$: اتعاب التدقيق* حجم الشركة، يقاس بتفاعل اتعاب التدقيق مع حجم الشركة للشركة المدققة (i) عند نهاية الفترة (t)، $Keep * Size_{i,t}$: فترة الاحتفاظ بالعميل* حجم الشركة، يقاس بتفاعل فترة الاحتفاظ بالعميل مع حجم الشركة للشركة المدققة (i) عند نهاية الفترة (t)، $Global * Size_{i,t}$: الارتباط مع مكاتب تدقيق عالمية* حجم الشركة، يقاس بتفاعل الارتباط مع مكاتب تدقيق عالمية مع حجم الشركة للشركة المدققة (i) عند نهاية الفترة (t)، $Prof * Size_{i,t}$: التخصص في الصناعة* حجم

$$\begin{aligned} COE_{i,t} = & Z_i b_{01} + b_1 Fees_{i,t} + b_2 Keep_{i,t} + b_3 Global_{i,t} + b_4 Prof_{i,t} + b_5 Pr_{i,t} + b_6 Ofees_{i,t} \\ & + b_7 Fees * Roa_{i,t} + b_8 Keep * Roa_{i,t} + b_9 Global * Roa_{i,t} + b_{10} Prof * Roa_{i,t} \\ & + b_{11} Pr * Roa_{i,t} + b_{12} Ofees * Roa_{i,t} + b_{13} Roa_{i,t} + Controls_{i,t} + \epsilon \end{aligned} \quad (4)$$

استند في قياس التأثير بين المتغيرات لأساليب التقدير الخاصة بنماذج البانل (Panel data) والتي تتمثل بـ(أنموذج الانحدار المشترك (PRM) (Pooled Regression Model)، أنموذج الآثار الثابتة (FEM) (Fixed Effect Model)، أنموذج الآثار العشوائية (REM) (Random Effect Model). وتم تطبيق الاختبارات الآتية لاختيار النماذج الملائم للدراسة: اختبار (Lagrange Multiplier)، للاختبار بين (REM) و (PRM). وطبقاً لاختبار (Lagrange Multiplier)، يظهر الجدول (5) ان القيمة المحسوبة أقل من مستوى الدلالة (5%) في النماذج الثلاثة، أي أن الترجيح كان لصالح أنموذج الآثار العشوائية (REM).

اختبار (Hausman)، للاختبار بين (FEM) و (REM)، ويظهر الجدول (5) أن القيمة المحسوبة المستخرجة من اختبار (Hausman)، في جميع النماذج أقل من مستوى الدلالة (5%) أي أن الترجيح كان لصالح أنموذج الآثار الثابتة (FEM). وعليه فإن أنموذج الآثار الثابتة (FEM) يعتبر أفضل النماذج المقدره للفرضيات.

حيث أن: *: التفاعل بين المتغيرين، $Fees * Roa_{i,t}$: اتعاب التدقيق* ربحية الشركة، يقاس بتفاعل اتعاب التدقيق مع ربحية الشركة للشركة المدققة (i) عند نهاية الفترة (t)، $Keep * Roa_{i,t}$: فترة الاحتفاظ بالعميل* ربحية الشركة، يقاس بتفاعل فترة الاحتفاظ بالعميل مع ربحية الشركة للشركة المدققة (i) عند نهاية الفترة (t)، $Global * Roa_{i,t}$: الارتباط مع مكاتب تدقيق عالمية* ربحية الشركة، يقاس بتفاعل الارتباط مع مكاتب تدقيق عالمية مع ربحية الشركة للشركة المدققة (i) عند نهاية الفترة (t)، $Prof * Roa_{i,t}$: التخصص في الصناعة* ربحية الشركة، يقاس بتفاعل التخصص في الصناعة مع ربحية الشركة للشركة المدققة (i) عند نهاية الفترة (t)، $Pr * Roa_{i,t}$: رأي المدقق* ربحية الشركة، يقاس بتفاعل رأي المدقق مع ربحية الشركة للشركة المدققة (i) عند نهاية الفترة (t)، $Ofees * Roa_{i,t}$: تقديم خدمات اخرى* ربحية الشركة، يقاس بتفاعل تقديم خدمات اخرى مع ربحية الشركة للشركة المدققة (i) عند نهاية الفترة (t)، $Roa_{i,t}$: ربحية الشركة، يقاس بنسبة العائد على الاصول للشركة المدققة (i) عند نهاية الفترة (t).

الجدول (5)

اختبار (Lagrange Multiplier) واختبار (Hausman)

الفرضيات	Hausman		Lagrange Multiplier	
	Ch ²	Sig	Ch ²	Sig
(1) أنموذج الآثار الثابتة	37.13	<0.001	61.97	<0.001
(2) أنموذج الآثار الثابتة	18.18	0.020	51.42	<0.001
(3) أنموذج الآثار الثابتة	44.79	<0.001	65.03	<0.001

- اختبار (Lagrange Multiplier): للمفاضلة بين أنموذج الانحدار المشترك وأنموذج الآثار العشوائية، وتكون الفرضية العدمية كما يلي: H_0 : أداء أنموذج الانحدار المشترك أكثر اتساقاً من أنموذج الآثار العشوائية.

- اختبار (Hausman): للمفاضلة بين أنموذج الآثار الثابتة وأنموذج الآثار العشوائية، وتكون الفرضية العدمية كما يلي: H_0 : أداء أنموذج الآثار العشوائية أكثر اتساقاً من أنموذج الآثار الثابتة.

(2004, p. 413). كما تم اختبار وجود ظاهرة الارتباط الذاتي (Autocorrelation)، من خلال اختبار (Durbin-h Test)، والجدول (6) يبين النتائج اختبار (Durbin-h Test) لفرضيات الدراسة ان مستوى الدلالة لقيم الاختبار المحسوبة للمتغيرات في الفرضيات المذكورة جميعها أكبر من (0.05)، مما يشير لخلو البيانات من مشكلة الارتباط الذاتي اي عدم وجود ارتباط بين حدود الخطأ العشوائي في نموذج الانحدار.

تم التحقق من خلو البيانات من ظاهرة عدم تجانس التباين وعدم وجود ارتباط بين حدود الخطأ العشوائي، حيث تم اختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي (Heteroscedasticity) في نموذج الانحدار، من خلال اختبار (Breusch-Pagan/Cook-Weisberg)، إذ يُظهر الجدول (6) أن قيمة الاختبار (Ch^2)، كانت جميعها مستوى دلالة (P-Value)، أكبر من 0.05، مما يدل على خلو البيانات من ظاهرة عدم تجانس التباين (Gujarati,

الجدول (6)

الشروط الواجب توفرها في تقدير معالم الانحدار الخطي

الفرضيات	تجانس البيانات	الارتباط الذاتي للبيانات
(1)	0.0797	0.1861
(2)	0.0550	0.2571
(3)	0.0700	0.2145

الجدول (7)

نتائج اختبار أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية

المتغير	قيم (B)	قيم (t) المحسوبة	sig
أتعاب التدقيق	<0.001	0.17	0.867
فترة الاحتفاظ بالعميل	-0.002	-0.34	0.736
الارتباط مع مكاتب عالمية	0.033	2.52	0.012
التخصص في الصناعة	-0.059	-3.67	<0.001
رأي المدقق	0.252	5.30	<0.001
تقديم خدمات اخرى	0.015	3.52	<0.001
قيمة (R^2)	0.115		
قيمة (F)	8.62		
Sig	<0.001		

توضح النتائج أن أثر معاملات الانحدار لمؤشرات الارتباط بمكاتب تدقيق عالمية ورأي المدقق وتقديم خدمات أخرى على تكلفة حقوق الملكية هي اثار طردية ومهم احصائياً، فقد بلغت قيمة معاملات الانحدار لمؤشرات الارتباط بمكاتب تدقيق عالمية ورأي المدقق وتقديم خدمات أخرى (0.033، 0.252، 0.015)، وهي مهمة احصائياً عند مستوى (0.05). يمثل ظهور أثر طردي لمؤشر الارتباط مع مكاتب عالمية على تكلفة حقوق الملكية، نتيجة مخالفه لما هو متوقع، حيث من المفروض ان الارتباط بمكاتب تدقيق عالمية يشير الى جودة تدقيق عالية والذي سينعكس ايجابياً على تكلفة حقوق الملكية، اذ ان مكاتب التدقيق المرتبطة مع مكاتب تدقيق عالمية تتقاضى اتعاب مرتفعة قياساً بالمكاتب الأخرى، على اساس انها تقدم تدقيق ذات جودة عالية يستفيد العملاء والمساهمين من عوائدها، وقد يعود ذلك الى اعتقاد المستثمرين ان خدمات التدقيق المقدمة من طرف مكاتب التدقيق من طرق مكاتب التدقيق الأخرى، ونتيجة لظهور العديد من حوادث الفساد المالي وافلاس العديد من الشركات العالمية وانهارها والتي كانت تدققها مكاتب تدقيق كبرى، ادى الى رغبة الشركات في اختيار المدقق المتخصص للاستفادة من ميزة الخبرة والكفاءة المهنية اكثر من رغبتهم في الارتباط مع مكاتب تدقيق عالمية عزز الثقة لدى المستثمرين. كما ان وجود أثر طردي لمؤشر رأي المدقق على تكلفة حقوق الملكية، يعني ان رأي المدقق ممثل بالرأي المتحفظ يزيد تكلفة حقوق الملكية. إذ ان حرص مكتب التدقيق على رفع جودة خدمات التدقيق المقدمة مهم للاستفادة وتدعيم ثقة بقرارير التدقيق، وبالتالي زيادة مصداقية القوائم المالية التي يعتمد عليها الاطراف ذات المصلحة لاتخاذ القرارات الاستثمارية، اذ أن ابداء المدققين رأي متحفظ حول القوائم المالية التي تحتوي تلاعبات وتحريفات جوهرية يعتبر من اهم الاسباب التي ادت الى زعزعة ثقة الاطراف ذات المصلحة في مصداقية القوائم المالية المدققة، مما دفع ذلك المستثمرين ليكونوا اقل استعداداً للاستثمار في الشركات التي لا تتمتع تقاريرها بالمصداقية والشفافية. وبناء على ذلك فان العوائد المطلوبة من هذه الاستثمارات تكون مرتفعة. ان وجود أثر طردي لمؤشر تقديم

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لجودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية للشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية.

تختبر الفرضية أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية للشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية، وتتساءل فيما إذا كان لجودة التدقيق دور في زيادة أو (تخفيض) تكلفة حقوق الملكية في الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية. وقد تم إخضاع هذه الفرضية لتحليل الأثار الثابتة (Fixed effect)، وكانت النتائج كما يلي:

تشير النتائج الجدول (7) أن أثر مؤشرات جودة التدقيق (أتعاب التدقيق، وفترة الاحتفاظ بالعميل، والارتباط مع مكاتب عالمية، والتخصص في الصناعة، وتقديم خدمات أخرى، ورأي المدقق) مجتمعين على المتغير التابع (تكلفة حقوق الملكية) مهم احصائياً فقد بلغت قيمة (F) (8.62)، وهي مهمة احصائياً عند مستوى (0.05). كما بينت النتائج أن أثر معاملات الانحدار لمؤشرات أتعاب التدقيق وفترة الاحتفاظ بالعميل على تكلفة حقوق الملكية غير مهمة احصائياً عند مستوى (0.05). ويمكن تبرير هذه النتيجة الى تدني الاتعاب وعدم الالتزام المهني السائد في سوق التدقيق والمنافسة السعرية بين مكاتب التدقيق وعدم ادراك العملاء ومستخدمو القوائم المالية لأهمية عمل المدقق، وهذا يدل على ان هناك مكاتب لا تلتزم بالحد الأدنى لأتعاب التدقيق والذي نصت عليه جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، حيث بلغ (7500) دينار للشركات المساهمة⁴، كما يمكن تبرير نتيجة عدم وجود أثر لفترة الاحتفاظ بالعميل لاعتقاد مستخدمي القوائم المالية ان اعداد القوائم المالية المضللة تتكون مع مدة خدمة المدقق، وان طول مدة الارتباط قد تؤدي الى تخفيض جودة التدقيق وتواطؤ المدقق مع الادارة. وقد جاءت هذه النتيجة مطابقة لما جاءت به نتائج دراسة (Fernando et al., 2010).

⁴ تم الغاء الحد الأدنى لاتعاب التدقيق المفروض من قبل جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، بناء على كتاب (2448/1/1/24) بتاريخ 2015/2/1، الصادر عن وزير الصناعة والتجارة والتموين الأردني (غرفة تجارة عمان، 2017).

دراسات (Hajiha & Sobhani, 2012; Li et al., 2009; Ahmed, 2008).

ومن نتائج الفرضية الرئيسية الأولى تبين أن قيمة مربع الارتباط (معامل التفسير) يبلغ (0.115)، وهذا يفسر ما نسبته (11.5%) من تغير على تكلفة حقوق الملكية من قبل نموذج الدراسة في الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الرئيسية الثانية: لا يختلف أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية عند مستوى دلالة احصائية باختلاف الحجم للشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان.

تختبر الفرضية الثانية مستوى اختلاف أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية باختلاف حجم الشركة في الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان، وتتساءل فيما إذا كان لحجم الشركة دور في زيادة أو (تخفيض) أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية في الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان.

تم إخضاع هذه الفرضية لتحليل الأثار الثابتة (Fixed effect) باستخدام اختبار الانحدار الهرمي التفاعلي (Hierarchical Interaction Regression)، لاختبار اختلاف أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية باختلاف حجم الشركة. وكانت النتائج كما يلي:

خدمات اخرى على تكلفة حقوق الملكية، يعني ان تقديم المدقق للخدمات الاخرى للشركة سوف يؤثر سلباً على تكلفة حقوق الملكية، وذلك لان تقديم مثل هذه الخدمة يؤدي الى اعتماد المدققين على عملائهم مادياً مما يضعف صلابتهم امام ادارة الشركة، كما سيؤدي الى اهمالهم بالمهنة الاساسية المتعلقة بالتدقيق، مما يزعزع ثقة المستثمرين بالشركة ويزيد تكلفة حقوق الملكية.

كشفت النتائج أن أثر معاملات الانحدار لمؤشر التخصص في الصناعة على تكلفة حقوق الملكية هو أثر عكسي ومهم احصائياً، فقد بلغت قيمة معامل الانحدار لمؤشر التخصص في الصناعة (-0.059)، وهي مهمة احصائياً عند مستوى (0.05). وهذا يعني ان الشركات محل التدقيق يهملها التعاقد مع مكاتب تدقيق متخصصة لما لهذه المكاتب من خبرة مهنية في القطاع الذي ينتمي اليه العميل وقدراته على اكتشاف الاخطاء والتحرير المالي في القوائم المالية، حيث ان استخدام استراتيجية التخصص للمدقق يؤثر على جودة التدقيق بشكل ايجابي، فالمدققين المختصين مهنياً يمكنهم التحكم في مخاطر اعمال العميل اكثر من غيرهم عن طريق دراسة وتحليل الجوانب الادارية للعميل ونزاهة الادارة، كما يحقق المدققين المتخصصين في صناعة معينه مستوى جودة تدقيق اعلى نتيجة زيادة قدرتهم على التعرف على مشاكل الصناعة، مما يعزز من ثقة المستثمرين بنتائج اعمال هذه الشركات، وقد جاءت النتائج مطابقة لما جاءت به نتائج

الجدول (8)

نتائج اختبار الانحدار الهرمي التفاعلي بين جودة التدقيق وحجم الشركة على تكلفة حقوق الملكية

المتغير	النموذج الأول		النموذج الثاني		النموذج الثالث	
	قيم(B)	Sig	قيم(B)	sig	قيم(B)	sig
أتعاب التدقيق	<0.001	0.867	<-0.001	0.570	<0.001	0.722
فترة الاحتفاظ بالعميل	-0.002	0.736	-0.003	0.592	-0.175	0.045
الارتباط مع مكاتب عالمية	0.033	0.012	0.036	0.005	-0.281	0.005
التخصص في الصناعة	-0.059	<0.001	-0.060	<0.001	0.076	0.671
رأي المدقق	0.252	<0.001	0.253	<0.001	-0.885	0.746
تقديم خدمات اخرى	0.015	<0.001	0.013	0.002	0.007	0.836
حجم الشركة			-646.05	0.005	-2600.174	0.490

النموذج الثالث		النموذج الثاني		النموذج الأول		المتغير
sig	قيم (B)	sig	قيم (B)	Sig	قيم (B)	
0.069	<0.001					أتعاب التدقيق* حجم الشركة
0.048	234.682					فترة الاحتفاظ بالعميل* حجم الشركة
0.001	428.655					الارتباط مع مكاتب عالمية* حجم الشركة
0.470	-177.100					التخصص في الصناعة* حجم الشركة
0.678	1545.543					رأي المدقق* حجم الشركة
0.922	4.494					تقديم خدمات أخرى* حجم الشركة
	0.164		0.132		0.115	قيمة (R ²)
	0.032		0.017		0.115	قيمة (ΔR ²)
	5.92		8.68		8.62	قيمة (F)
	-2.76		0.06		8.62	قيمة (ΔF)
	<0.001		<0.001		<0.001	sig
	عدد المشاهدات		الانحراف المعياري		الوسط الحسابي	المتغير
	486		0.5983		7.3985	لوغاريتم حجم الشركة

مستوى (0.05). وقد كشفت النتائج أن أثر معامل الانحدار لمؤشر حجم الشركة على تكلفة حقوق الملكية هو أثر عكسي ومهم احصائياً، فقد بلغت قيمة معامل الانحدار لمؤشر حجم الشركة (-646.05)، وهي مهمة احصائياً عند مستوى (0.05). فيما أظهرت النتائج أن قيمة (ΔR²) يبلغ (0.017)، وهذا يزيد بالقدرة التفسيرية ما نسبته (1.7%) من تغير على تكلفة حقوق الملكية من قبل نموذج الدراسة في الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان. وفي النموذج الثالث تمت إضافة التفاعل بين مؤشرات جودة التدقيق (اتعاب مكتب التدقيق، فترة الاحتفاظ بالعميل، الارتباط مع مكاتب عالمية، التخصص في الصناعة، تقديم خدمات أخرى، وتقرير المدقق) وحجم الشركة، حيث تبين النتائج أن الأثر لذلك التفاعل على تكلفة حقوق الملكية مهم احصائياً فقد بلغت قيمة (ΔF) (-2.76)، وهي مهمة احصائياً عند مستوى (0.05). كما بينت النتائج أن أثر معاملات الانحدار لمؤشرات أتعاب التدقيق* حجم الشركة والتخصص في الصناعة* حجم الشركة ورأي المدقق* حجم الشركة وتقديم خدمات

نتيجة استخدام اختبار الانحدار الهرمي التفاعلي، تم في النموذج الأول إدخال مؤشرات جودة التدقيق (اتعاب مكتب التدقيق، فترة الاحتفاظ بالعميل، وارتباط مع مكاتب عالمية، والتخصص في الصناعة، وتقديم خدمات أخرى، وتقرير المدقق)، وأظهرت النتائج أن أثر مؤشرات جودة التدقيق (أتعاب التدقيق، وفترة الاحتفاظ بالعميل، والارتباط مع مكاتب عالمية، والتخصص في الصناعة، وتقديم خدمات أخرى، ورأي المدقق) مجتمعين على المتغير التابع (تكلفة حقوق الملكية) مهم احصائياً فقد بلغت قيمة (ΔF) (8.62)، وهي مهمة احصائياً عند مستوى (0.05). كما تظهر نتائج الجدول (8) أن قيمة مربع الارتباط (معامل التفسير) تبلغ (0.115)، وهذا يفسر ما نسبته (11.5%) من تغير على تكلفة حقوق الملكية من قبل نموذج الدراسة في الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان، وفي النموذج الثاني تم إدخال متغير حجم الشركة لاختبار الانحدار الهرمي التفاعلي، حيث تبين النتائج أن أثر حجم الشركة على تكلفة حقوق الملكية مهم احصائياً فقد بلغت قيمة (ΔF) (0.06)، وهي مهمة احصائياً عند

في الشركات الأكبر حجماً، وهو ما ينشأ عنه ازدياد الثقة والرضى بين المدقق والعميل مما يؤدي الى التقليل من اجراءات عملية التدقيق وبالتالي احتمالية عدم اكتشاف الاخطاء والمخالفات الموجودة في القوائم المالية، كما أن طول فترة الاحتفاظ بالعميل تؤدي الى اقامة علاقة شخصية بين المدقق والادارة ويفقد جزءاً من استقلاليته وحياده في عمله، وبالتالي يصبح في نظرهم يتقبل الامور التي ترغبها ادارة الشركة، مما قد يدفع الادارة الى تجميل قوائمها المالية، والذي ينعكس اثاره سلباً على تكلفة حقوق الملكية. كما ان وجود أثر طردي لمؤشر الارتباط مع مكاتب عالمية على تكلفة حقوق الملكية باختلاف حجم الشركة، يعني ان التفاعل بين مؤشر الارتباط بمكاتب تدقيق عالمية وحجم الشركة يؤثران سلباً على تكلفة حقوق الملكية، وان مخاطر التدقيق لهذه الشركات اكبر بالمقارنة بالشركات صغيرة الحجم، حيث كلما زاد حجم الشركة زادت احتمالية تلاعب وتحريف في القوائم المالية مما يتطلب بذل عناية مهنية اكبر من المدقق مقارنة بالشركات صغيرة الحجم، وهذا ما تبين جلياً في ظهور العديد من المشاكل المالية وما صاحبها من انهيارات لكبرى الشركات وما رافق ذلك من رفع العديد من القضايا ضد مكاتب التدقيق، اذ ان طول فترة الارتباط مع مكاتب عالمية ربما خفض من دقة التقارير المالية وزعزع من ثقة مستخدمي التقارير المالية، ووجد تباين في المعلومات بين مستخدمي المعلومات المالية، مما يؤدي لاحقاً إلى ارتفاع حقوق الملكية. كما كشفت نتائج النموذج الثالث أن قيمة (ΔR^2) يبلغ (0.032)، وهذا يزيد بالقدرة التفسيرية ما نسبته (3.2%) من تغير على تكلفة حقوق الملكية من قبل نموذج الدراسة في الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الرئيسية الثالثة: لا يختلف أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية عند مستوى دلالة احصائية باختلاف الربحية للشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان.

تختبر الفرضية مستوى اختلاف أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية باختلاف الربحية للشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان، وتتساءل فيما إذا كان

اخرى* حجم الشركة غير مهمة احصائياً. ويمكن تبرير هذه النتيجة ان كل طرف من الاطراف المعنية بعملية التدقيق له منظورة مختلفة عن ما هو المقصود بجودة التدقيق، فالشركات محل التدقيق قد تجد صعوبة في بداية عملية التدقيق في تقدير حجم العمل المطلوب او حجم الخدمة المطلوبة منه، وعليه تتم المساومة على الاتعاب نتيجة التنافس بين المدققين وانخفاض الاتعاب، كما توجهت بعض الشركات نحو الضغط على المدقق لتخفيض اتعابه لتتناسب مع مستوى الاتعاب السائدة في السوق وبالتالي ستؤثر هذه النتيجة على باقي المؤشرات لان الارتباط بها يتعلق بالأتعاب، اما المساهمون فينظرون الى القرار الرشيد للاختيار والتعاقد مع المدقق يجب ان يتم وفقاً لمعايير موضوعه وطبقاً للمنفعة المقدمة من جودة التدقيق، وليس فقط بناءً على الكلفة الاقل، كما ان المساهمون ينظرون الى التخصص وتقديم الخدمات الاخرى على انه سيؤثر على قيام المدقق بواجباتهم المهنية والتزاماتهم بتطبيق السلوك المهني وقواعده. وان المدقق الذي يقوم بإصدار تقرير متحفظ أكثر عرضه لمخاطر التغيير من قبل الشركة، وان الشركة تسعى الى تغيير المدقق للحيلولة دون الحصول على رأي متحفظ او لاختلافهم معه على أحد المبادئ المحاسبية. ولقد جاءت نتيجة الاتعاب والتخصص وتقديم خدمات اخرى مطابقة لما جاءت به دراسة (Basiruddin et al., 2014).

توضح النتائج أن أثر معاملات الانحدار لمؤشرات "فترة الاحتفاظ بالعميل* حجم الشركة" و"الارتباط مع مكاتب عالمية* حجم الشركة" على تكلفة حقوق الملكية هي اثار طردية ومهمة احصائياً، فقد بلغت قيمة معاملات الانحدار لمؤشرات "فترة الاحتفاظ بالعميل* حجم الشركة" و"الارتباط مع مكاتب عالمية* حجم الشركة" (234.682، 428.655)، وهي مهمة احصائياً عند مستوى (0.05). إن وجود أثر طردي لمؤشر فترة الاحتفاظ بالعميل على تكلفة حقوق الملكية باختلاف حجم الشركة، يعني الى ان التفاعل بين فترة الاحتفاظ بالعميل وحجم الشركة يؤثران سلباً على تكلفة حقوق الملكية، مما يدل على ان الشركات محل التدقيق ترغب بالاحتفاظ بمكتب التدقيق لمدة تزيد عن ثلاث سنوات

لربحية الشركة دور في زيادة أو (تخفيض) أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية في الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان. تم إخضاع هذه الفرضية لتحليل الأثار الثابتة (Fixed effect) باستخدام اختبار الانحدار الهرمي التفاعلي (Hierarchical Interaction Regression)، لاختبار اختلاف أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية باختلاف ربحية الشركة. وكانت النتائج كما يلي:

لربحية الشركة دور في زيادة أو (تخفيض) أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية في الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان. تم إخضاع هذه الفرضية لتحليل الأثار الثابتة (Fixed

الجدول (9)

نتائج اختبار الانحدار الهرمي التفاعلي بين جودة التدقيق وربحية الشركة على تكلفة حقوق الملكية

المتغير	النموذج الأول		النموذج الثاني		النموذج الثالث	
	قيم (B)	sig	قيم (B)	sig	قيم (B)	sig
أتعاب التدقيق	<0.001	0.867	<0.001	0.910	<0.001	0.509
فترة الاحتفاظ بالعميل	-0.002	0.736	-0.005	0.457	-0.007	0.359
الارتباط مع مكاتب عالمية	0.033	0.012	0.028	0.030	0.029	0.029
التخصص في الصناعة	-0.059	<0.001	-0.056	0.001	-0.058	<0.001
رأي المدقق	0.252	<0.001	0.244	<0.001	0.301	<0.001
تقديم خدمات اخرى	0.015	<0.001	0.015	<0.001	0.017	<0.001
ربحية الشركة			<0.001	0.007	0.014	0.446
أتعاب التدقيق*ربحية الشركة					<-0.001	<0.001
فترة الاحتفاظ بالعميل*ربحية الشركة					<0.001	0.466
الارتباط مع مكاتب عالمية*ربحية الشركة					<0.001	0.763
التخصص في الصناعة*ربحية الشركة					0.002	0.126
رأي المدقق*ربحية الشركة					-0.014	0.445
تقديم خدمات اخرى*ربحية الشركة					<-0.001	0.117
قيمة (R ²)	0.115		0.131		0.169	
قيمة (ΔR ²)	0.115		0.016		0.038	
قيمة (F)	8.62		8.54		6.11	
قيمة (ΔF)	8.62		-0.08		-2.43	
Sig	<0.001		<0.001		<0.001	

أخرى، ورأي المدقق) مجتمعين على المتغير التابع (تكلفة حقوق الملكية) مهم احصائياً فقد بلغت قيمة (ΔF) (8.62)، وهي مهمة احصائياً عند مستوى (0.05). كما تظهر نتائج الجدول (9) أن قيمة مربع الارتباط (معامل التفسير) تبلغ (0.115)، وهذا يفسر ما نسبته (11.5%) من تغير على تكلفة حقوق الملكية من قبل نموذج الدراسة في الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان، وفي النموذج

نتيجة استخدام اختبار الانحدار الهرمي التفاعلي، تم في النموذج الأول إدخال مؤشرات جودة التدقيق (اتعاب مكتب التدقيق، فترة الاحتفاظ بالعميل، ارتباط مع مكاتب عالمية، التخصص في الصناعة، تقديم خدمات أخرى وتقرير المدقق)، وأظهرت النتائج أن أثر مؤشرات جودة التدقيق (أتعاب التدقيق، وفترة الاحتفاظ بالعميل، والارتباط مع مكاتب عالمية، والتخصص في الصناعة، وتقديم خدمات

جاءت نتيجة التخصص في الصناعة وتقديم خدمات أخرى مطابقة لدراسة (Basiruddin et al., 2014).
توضح النتائج أن أثر معامل الانحدار لمؤشر "أتعاب التدقيق" ربحية الشركة على تكلفة حقوق الملكية هو أثر عكسي ومهم احصائياً، فقد بلغت قيمة معامل الانحدار لمؤشر "أتعاب التدقيق" ربحية الشركة عكسي (-0.001)، وهي مهمة احصائياً عند مستوى (0.05). وهذا يعني أن التفاعل بين مؤشر اتعاب التدقيق وربحية الشركة يؤثران ايجابياً على تكلفة حقوق الملكية للشركات، وإن الاهتمام في القوائم المالية تزيد كلما زادت احتمالية نمو الصناعة وربحية الشركة نفسها، وذلك لزيادة عدد العمليات المالية وتعقيد عمليات التبادل، مما يستدعي بذل عناية مهنية أكبر من المدقق لتخفيض مخاطر عدم دقة معلومات القوائم المالية والتي ينتج عنها زيادة الثقة عند المساهمين والدائنين بقدرة الشركة على سداد ديونها، إذ إن القوائم المالية التي يتم تدقيقها بواسطة مكاتب تنقاضي اتعاب مرتفعة قلما تحتوي على اخطاء جوهرية مما ينعكس على انخفاض لتكلفة حقوق الملكية، كما إن الإدارة يهتما ثقة المساهمين في القوائم المالية التي يتم تدقيقها لأن شك المساهمين في نوعية جودة التدقيق قد تؤدي إلى احجام المساهمين عن الاستثمار في الشركات مما يزيد من تكلفة حقوق الملكية. ويجب أن تتناسب الاتعاب التي يتقاضها مكتب التدقيق مع الوقت والجهد الذي يجب بذله لإتمام عملية التدقيق بعناية مهنية، بما يحقق الاستقلالية والحياد والامانة والموضوعية، فكلما كانت الاتعاب مناسبة لما يحتاجه المدققين من وقت وجهد وتنوع في الامكانيات والخبرات لإتمام عملية التدقيق، كان ذلك مؤشراً على اتمام عملية التدقيق بجودة عالية مما يستدعي من المستثمرين بطلب عوائد اقل للأسهم لما لها من تأثير على تخفيض تكلفة حقوق الملكية. وقد جاءت النتيجة مطابقة لما جاءت به دراسات (Li et al., 2009; Houque et al., 2015). كما كشفت نتائج النموذج الثالث أن قيمة (ΔR^2) يبلغ (0.038)، وهذا يزيد بالقدرة التفسيرية ما نسبته (3.8%) من تغير على تكلفة حقوق الملكية من قبل نموذج الدراسة في الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان.

الثاني تم إدخال متغير ربحية الشركة لاختبار الانحدار الهرمي التفاعلي، حيث تبين النتائج أن أثر ربحية الشركة على تكلفة حقوق الملكية مهم احصائياً فقد بلغت قيمة (ΔF) (-0.080)، وهي مهمة احصائياً عند مستوى (0.05). وقد كشفت النتائج أن أثر معامل الانحدار لمؤشر ربحية الشركة على تكلفة حقوق الملكية هو أثر طردي ومهم احصائياً، فقد بلغت قيمة معامل الانحدار لمؤشر ربحية الشركة (<0.001)، وهي مهمة احصائياً عند مستوى (0.05). فيما أظهرت النتائج أن قيمة (ΔR^2) يبلغ (0.016)، وهذا يزيد بالقدرة التفسيرية ما نسبته (1.6%) من تغير على تكلفة حقوق الملكية من قبل نموذج الدراسة في الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان. وفي النموذج الثالث تمت إضافة التفاعل بين مؤشرات جودة التدقيق (اتعاب مكتب التدقيق، فترة الاحتفاظ بالعميل، الارتباط مع مكاتب عالمية، التخصص في الصناعة، تقديم خدمات أخرى، وتقرير المدقق) وربحية الشركة، حيث تبين النتائج أن الأثر لذلك التفاعل على تكلفة حقوق الملكية مهم احصائياً فقد بلغت قيمة (ΔF) (-2.43)، وهي مهمة احصائياً عند مستوى (0.05). كما بينت النتائج أن أثر معاملات الانحدار لمؤشرات فترة الاحتفاظ بالعميل* ربحية الشركة، والارتباط مع مكاتب عالمية* ربحية الشركة، والتخصص في الصناعة* ربحية الشركة، ورأي المدقق* ربحية الشركة، وتقديم خدمات أخرى* ربحية الشركة غير مهمة احصائياً. ويمكن تبرير هذه النتيجة ان العوامل المؤثرة على جودة التدقيق ليس مردودها عوامل اقتصادية بحثه وانما للمحيط المهني فقد يرجع الاختلاف ليس للمنافسة وانما للاختلاف في نطاق واجراءاتها ونوعيتها، فالمساهمون يهتمون بسمعة المدقق بدلا من قدرة المدقق على اكتشاف الاخطاء في القوائم المالية وأن السوق الكفو هو الحكم على جودة التدقيق وإن الشركات الصغيرة الأقل نمواً قد تفضل اختيار مكاتب تدقيق عن طريق العلاقات الشخصية وإن اسم المدقق لم يكن ذو اهمية معنوية من وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية، وإن كلما انخفضت مدة خدمة المدقق زادت قدرة المدقق على اكتشاف ومعالجة الاخطاء. وإن اصدار المدقق لتقرير متحفظ او امتناع عن ابداء الرأي او معاكس يؤدي الى تغييره. وقد

استنتاجات الدراسة وتوصياتها

سعت الدراسة لتحليل أثر جودة التدقيق من خلال ستة مؤشرات تتضمن (اتعاب التدقيق، فترة الاحتفاظ بالعميل، الارتباط مع مكاتب تدقيق عالمية، التخصص في الصناعة، تقديم خدمات اخرى ورأي المدقق) على تكلفة حقوق الملكية. بينت النتائج وجود أثر طردي لمؤشرات الارتباط بمكاتب تدقيق عالمية ورأي المدقق وتقديم خدمات اخرى على تكلفة حقوق الملكية، فيما اكدت النتائج وجود أثر عكسي لمؤشر التخصص في الصناعة على تكلفة حقوق الملكية، في المقابل أظهرت النتائج عدم وجود أثر لمؤشرات أتعاب التدقيق وفترة الاحتفاظ بالعميل على تكلفة حقوق الملكية. بالمثل، أوضحت نتائج الدراسة عدم وجود أثر لأتعاب التدقيق والتخصص في الصناعة ورأي المدقق وتقديم خدمات اخرى على تكلفة حقوق الملكية باختلاف حجم الشركة، فيما وضحت النتائج وجود أثر طردي لمؤشرات فترة الاحتفاظ بالعميل والارتباط مع مكاتب عالمية على تكلفة حقوق الملكية باختلاف حجم الشركة. في المقابل، أشارت النتائج الى وجود أثر عكسي لمؤشر اتعاب التدقيق على تكلفة حقوق الملكية باختلاف الربحية للشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان، كذلك بينت النتائج عدم وجود أثر لكل من فترة الاحتفاظ بالعميل، والارتباط مع مكاتب تدقيق عالمية، والتخصص في الصناعة، ورأي المدقق، وتقديم خدمات اخرى على تكلفة حقوق الملكية باختلاف ربحية الشركة على تكلفة حقوق الملكية للشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان.

وفي ضوء النتائج السابقة يوصى بجملة من التوصيات أهمها: دعوة اصحاب الشركات للتحري في اختيار لمدققين

المراجع

المراجع العربية

أبو علي، سوزي، الدبيعي، مأمون، وابو نصار، محمد (2011)، أثر جودة الارياح المحاسبية في تكلفة حقوق الملكية طبقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية. المجلة الاردنية في إدارة الاعمال، المجلد 7، العدد 1: ص 67-94.

أبو عيسى، دعاء، (2011)، مدى وجود التخصص في التدقيق لدى مكاتب التدقيق في الأردن، مجلة دراسات العلوم الادارية، المجلد 38، العدد 1: ص 47-75.

والمفاضلة فيما بينهم على ان لا يكون اساس الاختيار هو الاعتبارات الشخصية وانخفاض الاتعاب، ولكن بالتركيز على عامل الكفاءة والجودة، وان يكونوا على معرفة ودراية بمبادئ ومعايير التدقيق والمحاسبة الدولية مع ضرورة التركيز على مواكبة التطورات الحديثة للمهنة، مما يلعب دوراً هاماً في تقليص دور المنافسة بين مكاتب التدقيق في تحديد الاتعاب. بالإضافة الى ضرورة الاهتمام وتشجيع ارتباط مكاتب التدقيق بمكاتب عالمية والتي تلتزم بمعايير صارمة للجودة ويمتلك فريق التدقيق فيها المهارات الكافية والمؤهلين تأهيلاً صحيحاً في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير التدقيق الدولية مما يؤدي الى ارتفاع جودة التدقيق والذي بدوره سيؤدي الى ارتفاع ثقة مستخدمي التقارير المالية في الشركات محل التدقيق. وسعي مكاتب التدقيق لتبني مبدأ التخصص في التدقيق لما له من فؤاد عديدة تعم جميع الاطراف المستفيدة من عملية التدقيق مما يؤدي الى تحسين جودة التدقيق والابداع فيها. كما يُقترح ان يكون التخصص بالاعتماد على التصنيف القطاعي الجديد للشركات المدرجة في بورصة عمان. كما يفضل ان يكون من يقدم خدمات التدقيق والخدمات الاخرى للشركة محل التدقيق غير تابع الى المدقق نفسه او فريق التدقيق الذي سينفذ عملية التدقيق للعميل نفسه بهدف ضمان استقلالية وحياديتها وموضوعيتها حفاظاً على كسبهم ثقة الاطراف الداخلية والخارجية. والعمل على زيادة تفعيل دور جمعية المحاسبين القانونيين من خلال عقد العديد من الندوات والمؤتمرات والدورات التدريبية المتخصصة لتدريب المدققين وتعريفهم بالمستجدات الحاصلة في العالم والهدف منها رفع الكفاءة العملية لجودة التدقيق.

الحداد، سامح، (2008)، تحليل وتقييم استراتيجيات التخصص المهني للمراجع الخارجي وأثره على جودة الأداء المهني في خدمات المراجعة: دراسة تطبيقية على مكاتب المراجعة العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة.

حسين، طارق محمد وقطب، أحمد سباعي، (2003). دراسة تحليلية لعوامل ونماذج قياس جودة الرقابة الخارجية على

- الحسابات، مجلة المحاسبة والادارة والتأمين، جامعة القاهرة، مصر، العدد 60: ص 2-38.
- حمدان، علام، (2012أ)، أثر خصائص جودة التدقيق في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية. مجلة الادارة العامة، المجلد 52، العدد 4: ص 589-620.
- حمدان، علام، (2012ب)، العوامل المؤثرة في جودة الأرباح دليل من الشركات الصناعية الأردنية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد 20، العدد 1: ص 265-301.
- زلوم، نضال والشعار، اسحق والزيود، عبد الناصر، 2016، دور تنافسية المنتجات والموجودات غير الملموسة في هيكل رأس المال للشركات المساهمة العامة الأردنية. المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد 23، العدد 3: ص 423-457.
- زلوم، نضال، (2015)، نموذج مقترح لقياس استخدام المعلومات المحاسبية للتنبؤ باستمرارية الأرباح كأداة لجودتها المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، المجلد 11، العدد 3: ص 621-640.
- زلوم، نضال، (2016)، دور جودة التقارير المالية في تحديد تكلفة حقوق الملكية. المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد 23، العدد 2: ص 199-227.
- محمد، سام، (2014)، "عشوائية حركة الأسعار ومستوى كفاءة السوق المالي: حالة سوق عمان للأوراق المالية"، مجلة دراسات العلوم الادارية، المجلد 41، العدد 2: ص 417-423.
- سويدان، ميشيل (2010). بعض العوامل المحددة لأتعايب التدقيق: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والادارة، المجلد 24، 1: 49-86.
- النشاطري، ايمان حسين والعنقري، حسام عبد المحسن (2006)، انخفاض مستوى اتعاب المراجعة وأثاره على جودة الاداء المهني، دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والادارة، مجلد 20، العدد 1: ص 97-163.
- الشعار، اسحق وزلوم، نضال، (2014)، دور الابداع في تعظيم الأرباح المحاسبية ومعدل نمو القيمة السوقية للأسهم، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مجلد 10، عدد 1: ص 82-109.
- عوض، امال محمد محمد، (2008)، أثر ممارسة المراجعة غير المنظمة على جودة الاداء المهني لمراجع الحسابات، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، المجلد 45، العدد 2: ص 1-81.
- عيسى، سمير، (2008)، أثر جودة المراجعة الخارجية في عمليات إدارة الأرباح. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، المجلد 45، العدد 2: ص 1-47.
- متولى، أحمد زكي حسين، (2006)، "نموذج مقترح لقياس العلاقة بين إستراتيجية التخصص الصناعي للمراجع والعوامل المؤثرة في إدارة عملية المراجعة"، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد 1، العدد 1: ص 163-246.
- محمود، رأفت سلامه، كلبونه، احمد يوسف، وزريقات، عمر محمد، (2011)، (علم تدقيق الحسابات النظري)، الطبعة 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن.
- الموقع الرسمي لهيئة الأوراق المالية، (2017)، متاح على الرابط: www.jsc.gov.jo
- الموقع الرسمي لغرفة تجارة عمان، (2017)، متاح على الرابط: www.ammanchamber.org

المراجع العربية باللغة الإنجليزية

- Abu Ali, S., Al-Debi'e, M., and Abu-Nassar, M. 2011. The Effect of Earnings Quality on the Cost of Equity Using International Financial Reporting Standards. *Jordan Journal of Business Administration*, 7 (1): 67-94.
- Abu Issa, D. 2011. The Extant Of Specialization in Audit Firms in Jordan. *Dirasat Administrative Sciences*, 38 (1): 47-75.
- Alhdal, S. 2008. Analysis and Ovaluation Of The Use Of Professional Specialization Strategy Of The External Auditor On The Quality Of The Auditing Process: Applied Study On The External Audit Firms In Gaza, *Unpublished Doctoral Dissertation*, The Islamic University, Gaza.
- Hassanien, T., and Qothob, A. (2003), Analytical Study of Factors and Models for Measuring the Quality of External Audit on Accounts, *Journal of Accounting*,

- Management and Insurance*, Cairo University, Egypt, 60: 2-38.
- Hamdan, A. 2012a. The Impact of characteristics of Audit Quality in Improve the Level of Accounting Conservatism of shareholding industrial companies. *Journal of Public Administration*, 52 (4): 589-620.
- Hamdan, A. 2012b. Factors Influencing The Level Of Earnings Quality: Evidence From The Jordanian Industrial Corporations. *Journal of Islamic University of Management and Economic studies*, 20 (1): 265-301.
- Zalloum, N., Alshaar, E., and Alzyoud, A. 2016. The Role of Product Market Competition and Intangible Assets in the Capital Structure of Jordanian Public Shareholding Firms. *Arab Journal of Administrative Sciences*, 23 (3): 423-457.
- Zalloum, N. 2015. A Suggested Model for Employing Accounting Information for Forecasting the Earnings Continuation as a Tool of Earnings Quality. *Jordan Journal of Business Administration*, 11 (3): 621-640.
- Zalloum, N. 2015. Financial Reporting Quality and Cost of equity, *Arab Journal of Administrative Sciences*, 23 (2): 199-227.
- Mohamad, S. 2014. Random Prices' Movement and Market Efficiency Level Evidence from Amman Stock Exchange. *Dirasat Administrative Sciences*, 41 (2): 417-423.
- Suwaidan, M. 2010. Some Determinants of Audit Fees: An Empirical Examination of Companies Listed on the Amman Stock Exchange. *Journal of King Abdulaziz University: Economics and Administration*. 24 (1): 49-86.
- Ahmed, A., Rasmussen, S., and Tse, S., (2008). *Audit Quality, Alternative Monitoring Mechanisms, and Cost of Capital: An Empirical Analysis*. Available at: <http://ssrn.com/abstract=1124082>.
- Al Bhoor, A., Khamees, B., (2016). Audit Report Lag, Al-Shatri, E., and Al-Angari, H. 2006. The Reduction of Audit Fee Level and Its Impacts on the Quality of Professional Performance: An Empirical Study on Audit Firms in the Kingdom of Saudi Arabia. *Journal of King Abdulaziz University: Economics and Administration*. 20 (1): 97-163.
- Alshaar, E., and Zalloum, N. 2014. The Role of Innovation in Maximizing Accounting Profits and the Growth Rate of the Market Value of the Shares, *Jordan Journal of Business Administration*, 10 (1): 82-109.
- Awad, A. (2008), The Effect of Unregulated Auditing on the Quality of Professional Performance of Auditors, *Journal of the Faculty of Commerce for Scientific Research*, Alexandria University, 45 (2): 1-81.
- Issa, S, (2008), The impact of external audit quality on Earnings Management processes. *Journal of the Faculty of Commerce for Scientific Research*, Alexandria University. 45 (2): 1-47.
- Metwali, A, (2006), A Proposed Model For Measuring The Relationship Between The Industrial Specialization Strategy And The Factors Affecting The Management Of Auditing Process", *Journal of Trade and Finance*, Faculty of Commerce, Tanta University, 1 (1): 165-237.
- Mahmmoud, R. Kalbouneh, A. and Zurikat, O. (2011), *"Theoretical Audit Science"*, First Edition, Dar Al Masirah Publishing Distribution and Printing, Amman, Jordan.
- Jordan Securities Commission. 2017. Available at: <http://www.jsc.gov.jo>.
- Amman chamber of commerce. 2017. Available at: <http://www.ammanchamber.org>.

المراجع الاجنبية

- Audit Tenure and Auditor Industry Specialization: Empirical Evidence from Jordan. *Jordan Journal of Business Administration*, 12, 2: 459-478.
- Al-Thunaihat, A., Al Issa, R. and Baker, R., (2011). Do Audit Tenure And Firm Size Contribute To Audit

- Qulaity? Empirical Evidence From Jordan. *Managerial Auditing Journal*, 26 (4): 317-334.
- Alzoubi, E., (2016). Audit quality and earnings management: Evidence from Jordan. *Journal of Applied Accounting*, 17, 2: 170-189.
- Apergis, N., and Eleftheriou, S., (2012). The Role of Macroeconomic Factors in Explaining the Cost of Capital: Evidence from a Group of Emerging Economies. *Asian Journal of Finance & Accounting*, 4, 1: 313-329.
- Baginski, S., and Rakow Jr., (2012). Management earnings Forecast Disclosure Policy and the Cost of Equity Capital. *Rev Account Stud*, 17: 279-321.
- Basiruddin, R., Benyasrisawat, P., and Abdul Rasid, S., (2014). Audit Quality and Cost of Equity Capital. *Afro-Asian Journal of Finance and Accounting*, 4, 2: 95-111.
- Caramanis, C., and Lennox, C., (2007). Audit Effort and Earnings Management. *Journal of Accounting and Economics*, 45: 116-138.
- Chalevas, C., and Tzovas, C. 2010. The effect of the mandatory adoption of corporate governance mechanisms on earnings manipulation, management effectiveness and firm financing: Evidence from Greece. *Managerial Finance*, 36 (3): 257 – 277.
- Chen, H., Chen, J., Lobo, G., and Wang, Y., (2011). Effects of Audit Quality on Earnings Management and Cost of Equity Capital: Evidence from China. *Contemporary Accounting Research*, 28, 3: 892-925.
- Eskandai, A, Abdul Rasid, S., Basiruddin, R., and Hosseini, M., (2014). Review of Empirical Literature on Audit Quality and Cost of Debt Capital, *International Journal of Accounting and Taxation*, 2, 4: 81-92.
- Fernando, G., Abdel-Meguid, A., and Elder, R., (2010). Audit Quality Attributes, Client Size and Cost of Equity Capital. *Review of Accounting and Finance*, 9, 4: 363-381.
- Francis, J., and Krishnan, J. (1999). Accounting Accruals and Auditor Reporting Conservatism. *Contemporary Accounting Research*, 16: 135-165.
- Francis, J., and Yu, M. (2009). Big 4 Office Size and Audit Quality. *The Accounting Review*, 84, 5: 1521-1552.
- Fuentes, C., Illueca, M., and Pucheta-Martinez, M., (2015). External Investigations and Disciplinary Sanctions against Auditors: The Impact on Audit Quality. *Journal of the Spanish Economic Association*, 6: 313-347.
- Gugler, K., Mueller, D. and Yurtoglu, B., (2004), Corporate governance and the returns on investment, *Journal of Law and Economics*, 47, 2: 589-633.
- Gujarati, D. (2004). *Basic Econometrics*. (4th), McGraw-Hill.
- Gul, F., Wu, D. and Yang, Z. (2013). Do individual auditors affect audit quality: evidence from archival data. *The Accounting Review*, 88, 6: 1993-2023.
- Hajiha, Z., and Sobhani, N., (2012). Audit Quality and Cost of Equity Capital: Evidence of Iran. *International Research, Journal of Finance and Economics*, 94: 159-171.
- Hogan, C., and Jeter, D. (1999). Industry Specialization by Auditors. *A Journal of Practice and Theory*, 18, 1: 1-17.
- Houqe, N., Ahmed, K., and Zijl, T., (2015). *Effects of Audit Quality on Earnings Quality and Cost of Equity Capital: Evidence from India*. Working Paper. Presented at Centre for Accounting, Governance and Taxation Research. Available at: <http://researcharchive.vuw.ac.nz/handle/10063/4173>.
- Huang, T., Chang, H., and Chiou, J., (2016). Audit Market Concentration, Audit Fees, and Audit Quality: Evidence from China. *Auditing: A Journal of practice and theory*, 35, 2: 121-145.
- Kimberly, A. and Mayhew, B (2004). *Audit Firm Industry Specialization and Client Disclosure Quality*. *Review of Accounting Studies*, 9: 35-58.
- Knechel, W., Vanstraelen, A., (2007). The Relationship between Auditor Tenure and Audit Quality Implied by Going Concern Opinions. *Auditing: A Journal of practice and theory*, 26, 1: 113-131.

- Kraub, P., Pronobis, P., and Zulch, H. (2015). Abnormal Audit Fees and Audit Quality Initial Evidence from the German Audit Market. *Journal of Business Economic*, 85, 1: 45-84.
- Krishnan, G.V. and Zhang, Y. (2013), Is There A Relation Between Audit Fee Cuts During The Global Financial Crisis and Bank's Financial Reporting Quality?. *Journal of Accounting and Public Policy*, 33, 3: 279-300.
- Kwon, S., Lim, Y., and Simnett, R. (2014). The Effect of Mandatory Audit Firm Rotation on Audit Quality and Audit Fees: Empirical Evidence from the Korean Audit Market. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 33 4: 167-196.
- Li, Y., Stokes, D., Taylor, S., and Wong, L., (2009). *Audit Quality, Accounting Attributes and the Cost of Equity Capital*. Available at: <http://ssrn.com.com/abstract>.
- Lim, C. Y., Ding, D.K., and Chareenwong, C. (2013). Non-audit fees, institutional monitoring and audit quality. *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 41, 2: 343-384.
- Palmrose, Z. (1988). An Analysis of Auditor Litigation and Audit Service Quality. *The Accounting Review*. 64, 1: 55-73.
- Quick, R., (2012). EC Green Paper Proposals and Audit Quality. *Accounting in Europe*. 9, 1: 17-38.
- Quosigk, B. M., Kraub, P., & Zulch, H. (2014). Effects of Initial Audit Fee Discounts on Audit Quality: Evidence from Germany. *International Journal of Auditing*, 18, 1: 40-56.
- Salteh, H., Valipour, H., and Zarenji, S., (2012). Investigating the Relationship between Earnings Management and Weighted Average Cost of Capital (WACC). *Business and Management Review*. 1, 12: 28-38.
- Shockley, R.A. (1981). Perceptions of Auditors' Independence: An Empirical Analysis. *The Accounting Review*, 56, 4: 785-800.
- Solomon, I., Shields, M. and Whittington, R. (1999). What do Industry Specialist Auditors. Know? *Journal of Accounting Research*, 37, 1: 191-208.
- Suzanne, L. Laurence, Randal, J., and Stephen, P. (2007). Auditor Specialization, Perceived Audit Quality, And Audit Fees In The Local Government Audit Market. *Journal of Accounting and Public Policy*, 26: 100-400.
- Vanstraelen, A. (2000). Impact of Renewable Long-term Audit Mandates on Audit Quality, *The European Accounting Review*, 1: 419-442.
- Yanesari, A., Gerayli, M., and Ma'atoofi, A., (2012). Audit Quality and Corporate Cost of Capital: An Iranian Perspective. *Archives Des Sciences*. 65, 8: 17-27.
- Yoo, J., and Semenenko, I., (2012). Segment Information Disclosure and the Cost of Equity Capital. *Journal of Accounting, Business & Management*. 19, 1: 103-123.
- Zalloum, N., Abu Zerr, A., and Al-Farah, A., (2013). Degree of Disclosure and Conservation in the Annual Financial Statements in Service and Industrial Public Shareholding Companies Listed in Amman Stock Exchange. *European Journal of Business and Management*. 5, 25: 27-39.
- Zgarni, I., Hlioui, K., and Zehri, F. (2016). Effective Audit Committee, Audit Quality and Earnings management: Evidence from Tunisia. *Journal of Accounting in Emerging Economies*. 6, 2: 138-155.

The Impact of Audit Quality on the Cost of Equity Capital (An Empirical Study of Industrial and Services companies listed on Amman Stock Exchange)

*Bassam Khalil Bouqalieh, Nidal Omar Zalloum**

ABSTRACT

The Study aims at examining the impact of audit quality on the cost of equity capital of shareholding industrial and service companies listed in the Amman Stock Exchange. This study hypothesizes that audit quality leads to economic benefits in the form of reduced cost of equity by the auditor's offering of high quality services. To achieve its objectives, the study uses the panel data approach, which is a cross section data for 81 companies, consisting of 48 industrial companies and 33 service companies that include time series data for the period of 2010-2015. In order to test its hypotheses, the study uses the fixed effect model. The result of the study shows that the quality of the audit has an impact on the cost of equity capital of shareholding industrial and service companies. There is an impact of the quality of the audit, despite the size and profitability of the company, on reducing the equity capital of shareholding industrial and service companies.

Keywords: Audit quality; cost of equity; industrial and services companies, Amman Stock Exchange (ASE).

1 Financial Manager, The Office of Mr. Abdul Hadi Majali. bassambouqaleh@yahoo.com.

2 Accounting Department, Faculty of Business, Al-Balqa Applied University. zalloum@bau.edu.jo.

Received on 31/7/2017 and Accepted for Publication on 2/3/2018.